

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	تمهيد
3	نظرة تاريخية لأسواق السلع الأساسية
8	سلوك أسعار السلع الأساسية
11	تحليل أهم أسواق السلع الأساسية في العالم خلال عام 2017
34	الاقتصاد العراقي في وسط المتغيرات العالمية

الجدول

الصفحة	العنوان	ت
3	سلسلة زمنية لمساهمة الزراعة والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي (%) للسنوات 2006-1938	1
13	العرض والطلب العالمي على الحبوب	2
22	العرض الكلي للحبوب في السوق العالمي حسب التفاصيل للفترة 2018-2009	3
23	الطلب الكلي للحبوب في السوق العالمي حسب التفاصيل للفترة 2018-2009	4
30	تطور انتاج واستهلاك النفط في العالم للفترة 2016-1970	5
36	مقارنة المساحة المزروعة والانتاج للمحاصيل والخضروات للسنوات 2017-2013	6
37	المساحة المزروعة ومتوسط الانتاجية والانتاج للحبوب في العراق لسنة 2017	7
37	متوسط اسعار الحقل للمحاصيل الحقلية للسنتين 2017-2016	8

الأشكال

ت	العنوان	الصفحة
1	العلاقة بين مساهمة السلع الأساسية في GDP والنتائج المحلي الإجمالي لعام 2004	6
2	مؤشر التعقيد الاقتصادي وارتباطات القطاعات فيما بينها في النرويج 2017	6
3	تقلب أسعار النفط للفترة 1961-2011	8
4	ضعف التنبؤ بأسعار السلع الأساسية؛ سعر النفط الخام	9
5	تقلبات أسعار النحاس 2005-2016	10
6	تقلبات أسعار السلع الزراعية للفترة 1990-2018	11
7	مؤشر البنك الدولي لأسعار السلع الغذائية لغاية كانون الثاني 2018	12
8	النمو السنوي لإنتاج الزيوت في العالم للفترة 1995-2017	13
9	الانتاج والاستهلاك للحبوب في العالم للفترة 2000-2018	14
10	العرض العالمي على الرز للفترة 2009-2018	15
11	الطلب العالمي على الرز للفترة 2009-2018	16
12	نظرة استشرافية لنقاط التوازن لأسعار الرز في دول العالم	17
13	نظرة استشرافية لنقاط التوازن لأسعار الذرة في دول العالم	18
14	نظرة استشرافية لنقاط التوازن لأسعار القمح في دول العالم	19
15	العرض العالمي لمحصول فول الصويا للسنوات 2009-2018	20
16	لطلب العالمي لمحصول فول الصويا للسنوات 2009-2018	21
17	العرض العالمي لمحصول فول الصويا للسنوات 2009-2018	21
18	نسبة الخزين إلى الاستخدام في العالم للفترة 1995-2016	24
19	إنتاج الوقود الحيوي في العالم للفترة 1995-2025	24
20	صدمة أسعار النفط وآثارها	27
21	أسعار النفط الشهرية لعامي 2016-2017	28
22	أسعار النفط وتوازن السوق النفطية (توازن واختلالات العرض والطلب)	29
23	خزين النفط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2010-2018	29
24	أسعار النفط الصخري الأمريكي للفترة 2013-2017	31
25	توقعات أسعار النفط الخام بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفترة 1970-2030	31
26	معدل الاستهلاك العالمي للفحم للفترة (2011-2017)	33

33	معدل الانتاج العالمي للفحم للفترة (1975-2015)	27
35	رصيد المالية العامة الكلي وتوقعاته المستقبلية في العراق 2010-2019	28
38	المساحة المزروعة والانتاج للمحاصيل والخضروات حسب المجاميع لعام 2017	29
38	متوسط اسعار الحقل للمحاصيل الحقلية للسنتين 2016-2017	30

تمهيد:

إن تجارة السلع تعتبر من أقدم أشكال التجارة، حيث تتطوي على عناصر كثيرة بدءاً من ربط العقود الآجلة في البورصة وحتى تفريغ البواخر في الميناء، كما يعتبر التعامل في السلع الدولية من أهم الدعائم الرئيسة للتجارة الدولية، حيث يرتبط به عدد كبير من العقود الأخرى مثل (التأمين النقل، والوكالة وغيرها)، ويمكن أن يقوم هذا التعامل بدور إيجابي في تطوير وتحفيز قطاع تجارة السلع في الدول في عدد من الجوانب أهمها:

- معرفة توجهات الأسعار، وتوازنها لمدى زمني مناسب.
- تلاقي البائعين والمشتريين، مما يشجع عمليات التبادل وتنميتها.
- تلاقي مخاطر الأزمات المفاجئة، وضمان الوصول للأسواق في وقت محدد.
- توفير السيولة.
- توفير إجراءات مقبولة لتسوية النزاعات.

وبالرغم من التطور الهائل الذي شهدته أسواق السلع منذ نشأتها عام (1848، 1851)، إلا أن الهدف الأساسي أمام هذه الأسواق هو ظهور العقود الآجلة للمتعاملين للاتفاق على تفاصيل بيع وشراء السلع في المستقبل، وهناك العديد من الأسواق (البورصات) التي تتعامل في عدد من هذه السلع أو في مجموعات متجانسة، وهناك بورصات تخصصت في نوع واحد منها:-

• بورصة شيكاغو للحبوب، وهي أول بورصة للحبوب في العالم تأسست في شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1848 م .

• بورصة يوروتيكست المتخصصة في السلع الغذائية ومقرها في باريس.

• بورصة لندن للمعادن، وهي أكبر بورصة للمعادن في العالم .

وقامت إمارة دبي بافتتاح بورصة دبي للسلع ومقرها مركز دبي المالي العالمي لتكون أول بورصة للعقود الآجلة للطاقة في الشرق الأوسط، وتسعى لسد الفجوة بين بورصات أمريكا وأوروبا مع توفير منصة للمتداولين في المنطقة لتجارة عدد من السلع.

وتحظى السوق النفطية الخام شأنها شأن العديد من أسواق السلع الأساسية والزراعية والتي ارتبط معظم إنتاجها بالدول النامية ومنها العراق، أهمية استثنائية في التحليل الاقتصادي تختلف نوعاً ما عن أساليب التحليل التقليدية كونها من الموارد الناضبة والغير قابلة للتجديد، بينما يصفها

آخرون بأنها سلع سياسية، بمعنى إن إنتاجها وتسويقها يخضع لاعتبارات السياسة الدولية تجاه منتجي النفط في العالم .

وتعتبر أسواق السلع الأساسية مصدراً للصدمات الاقتصادية، وذلك لأن معظم الدول المنتجة لتلك السلع تعتمد اعتماداً شبيه كاملاً على العوائد المتأتية منها، بالرغم من أن بعض الدول تتخذ سياسات تخفض من آثار تلك الصدمات وبعضها لآخر يتخذ سياسات معالجة للهيكلة الاقتصادي، لذلك فإن دراسة أسواق السلع الأساسية يعتبر موضوع مهم من أجل بناء السياسة الاقتصادية.

وجاء تقرير (أسواق السلع الأساسية في العالم) لدراسة عوامل وقوى سوق السلع الأساسية في العالم؛ حيث ركز التقرير على أربع محاور أساسية تمثلت بـ(نظرة تاريخية لأسواق السلع الأساسية، وسلوك أسعار السلع الأساسية، وتحليل أهم أسواق السلع الأساسية في العالم، والاقتصاد العراقي في وسط المتغيرات العالمية)، خاتمين التقرير بأهم ما تم التوصل إليه من دراسة السوق العالمي للسلع وما هي السبل لعزل الصدمات الخارجية عن الاقتصاد العراقي.

المحور الأول: نظرة تاريخية لأسواق السلع الأساسية:

تلعب السلع الأساسية دوراً مهماً في اقتصاد الدولة، إلا أن هذه الأهمية تنخفض تدريجياً خلال عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما تقدمه دراسة (Kuznets)؛ إذ تقدم تقديرات لمساهمات الزراعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من البلدان، حيث يلاحظ الانخفاض الواضح في نصيب السلع الأساسية خلال عملية التنمية وكما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1)

سلسلة زمنية لمساهمة الزراعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي (%) للسنوات (1938-2006)

الدولة	1938	1955	1975	1995	آخر بيانات
الأرجنتين	25	19	15	8	15 (2005)
كندا	19	14	10	7	8 (2003)
الهند	-	45	40	31	21 (2005)
إيطاليا	28	25	9	3	3 (2006)
اليابان	23	24	7	2	2 (2005)
النرويج	15	16	12	16	30 (2006)
كوريا الجنوبية	-	46	27	7	4 (2006)
تايلند	48	46	34	14	13 (2005)
تركيا	48	43	29	17	11 (2006)
الولايات المتحدة	11	7	8	3	3 (2005)

Source : United Nations, Statistics Division, National Accounts Main Aggregates Database.

ويتضح من الجدول (1) أن مساهمات السلع الأساسية في (GDP) انخفضت انخفاضاً حاداً مع تطور الاقتصادات. ومما يؤكد هذا التحليل أن الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وجدوا في دراسة لهم بعنوان (السلع الأساسية رؤى تاريخية وآفاق) علاقة عكسية قوية بين مستوى التنمية ونصيب السلع الأساسية في الاقتصاد. أما اقتصاد النرويج، فإنه يمثل حالة استثنائية؛ فهي تتمتع بمستوى عالٍ من الدخل، إلا أن مساهمة السلع الأساسية في دخلها المحلي لم يشهد أي انخفاض بمرور الزمن؛ وبمعنى آخر، أن النرويج يجمع بين مستوى مرتفع جداً من الدخل وبين مساهمة مرتفعة بذات القدر من قطاع السلع الأساسية. وبالرغم من وجود استثناءات في محور العلاقة العكسية بين التنمية الاقتصادية ومساهمة قطاع السلع الأساسية، فإن الأدلة توضح أن العلاقة السائدة هي كلما اتجهت البلدان نحو التنمية، كلما أدى إلى انخفاض مساهمة السلع الأساسية في (GDP).

وبشكل اوسع، فإن تفسير هذه العلاقة هو أن العنصر الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية هي زيادة الانتاجية التي تسمح بتلبية الطلب على المواد الخام مما يجعلها تكتسب الاكتفاء الذاتي ويقلل من استخدام عوامل الانتاج، وبالتالي يمكن تحويل العمل ورأس المال إلى القطاعات الثانوية التي تنتج السلع المصنعة المتسمة بالتعقيد المتزايد مع مرور الزمن، وعندما تصل القطاعات الثانوية إلى الاكتفاء الذاتي ويمكن اشباع الطلب على السلع المصنعة، فإن عوامل الانتاج تهاجر مرة أخرى، ولكن هذه المرة إلى قطاع الخدمات. الأمر الذي يقود إلى توسيع الاقتصاد الكلي، إلا أن هذا التوسيع يشمل القطاعين الثانوي والخدمي فقط، ولا يتضمن التوسيع في قطاع السلع الأساسية، الأمر الذي يجعل الأخير يساهم بنسب متناقصة في الاقتصاد.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه يمكن تسليط الضوء على مسار التنمية الاقتصادية بأنه عملية إضافة الطابع اللامادي؛ وبمعنى آخر؛ بما أن كافة المدخلات المادية مصدرها السلع الأساسية، وبما أن هذا القطاع يمثل نصيباً متناقصاً، فإن أي دولار يضاف إلى (GDP) سوف يشكل وزناً مادياً متناقصاً بمرور الزمن. وهذا ما أكدته دراسة (Radetzki) الموسومة بـ(الأسطورة الخضراء_ النمو الاقتصادي وجودة البيئة (The green myth_ economic growth and the quality of the environment)، حيث أكدت الدراسة على أن ارتفاع القيمة في قطاع السلع الأساسية يؤدي إلى انخفاض المدخلات المادية الأساسية التي ستكون لازمة لتحقيق كل قيمة دولارية كما هو موضح في الجدول (2)، كما توصلت الدراسة إلى أن جوهر التنمية الاقتصادية يتمثل في تحريك مرتكز الاقتصاد إلى السلع ذات القيمة العالية لكل كيلوغرام. ومن هذا المنطلق، فإنه كلما زاد الناتج المحلي (GDP) للدول وازدادت ثراءً، فإن الحاجة إلى المدخلات الخام ستزداد بشكل متباطئ مقارنة بالاقتصاد كاملاً. إضافة إلى زيادة وفورات المواد بفعل التقدم التكنولوجي مما يضغط على الحاجة للمدخلات الأساسية. وبالتالي فإن نمو الاقتصاد العالمي تعدى نمو الطلب على كافة المواد الخام تقريباً. والجدول (2) يوضح ما ورد أعلاه.

وهذا التحليل في الحقيقة يعود أساسه إلى نظرية التحولات الهيكلية لـ (Arther Lewis) والتي ظهرت في خمسينيات القرن الماضي، وقد لاقت هذه النظرية قبولاً عاماً من قبل مخططي سياسات التنمية. ان هذا التحليل المفسر للعلاقة العكسية بين مساهمة قطاع السلع الأساسية والناتج المحلي الاجمالي يجب إعادة النظر فيه، وذلك لعدة أسباب ومن أهمها هو أن العمال متفاوتون في كفاءتهم وتخصصاتهم في الدولة والواحدة وبين الدولة الأخرى. فليس كل القوى

العامة يمكن زجهم في قطاع السلع الأساسية، وإنما قد يكون العكس. كما ان التحليل المستند على اساس نظرية التحولات الهيكلية يفترض ضمناً أن التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل وإلا كيف سينتقل العمال من قطاع السلع الاساسية إلى القطاعات الثانوية، وهذا مخالف للواقع، حيث يشير الواقع إلى أن الاستثمارات إذا تم توجيهها نحو شراء المعدات الرأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض. أيضاً فإن التحليل يفترض ضمناً أن قطاع السلع الاساسية سيتم فيه عملية إحلال المكائن والمعدات تدريجياً محل العمل وذلك للوصول الى الاكتفاء الذاتي وأن العمال يكتسبون المهارة في استخدام التكنولوجيا الأمر الذي يهيئهم للعمل في القطاعات الثانوية لانتاج السلع المصنعة ذات التعقيد المتزايد، وهذا خلافاً للواقع؛ لأن الدول ليست جميعها متساوية بمهارة وتفكير العمال، ففي الدول النامية عموماً، فإن العاملون في قطاع الزراعة من الفلاحين عندما يستطيعون استخدام المكائن الخاصة بالزراعة وبمهارة عالية لا يستطيعون الدخول في السلع المصنعة ذات التعقيد المتزايد مثل صناعة السيارات أو الهواتف النقالة وغيرها. هذا من جانب ومن جانب آخر ، فإن العمال في القطاع الزراعي يختلفون من دولة إلى أخرى؛ فقد يكونون في دولة ما ذات مهارة كافية لتطوير قدراتهم حسب ما تقتضيه الحاجة، وبالتالي فإنهم قد يستطيعون الانتقال من قطاع السلع الاساسية إلى القطاعات الثانوية.

أما التحليل الأقرب إلى الواقع في تفسير العلاقة العكسية بين مساهمة قطاع السلع الأساسية والنتائج المحلي الاجمالي هو الآتي:

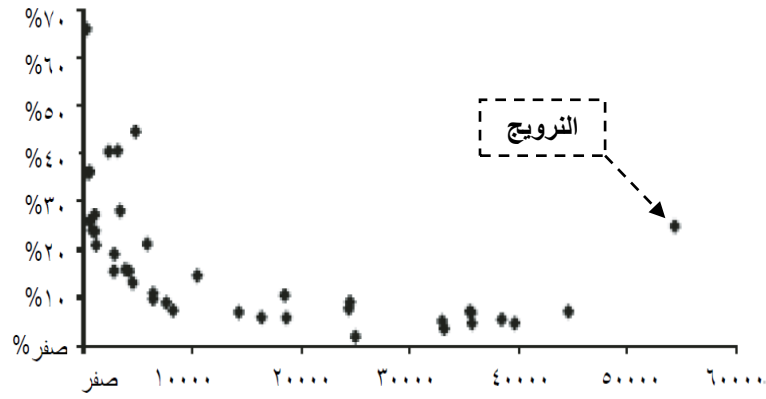
أن الدول التي كانت فيها مساهمة قطاع السلع الاساسية في الاقتصاد مرتفعة، اتخذت التدابير اللازمة والسياسات الاقتصادية الفعالة في استغلال العوائد المتأتية من الانتاج في هذا القطاع؛ بحيث تعيد استثماره بصورة فعالة وتستخدمه بجانبين، الجانب الأول تستخدمه كمضاد للدورة الاقتصادية ومواجهة الصدمات، الجانب الثاني تستخدمه في الاستثمارات التي تعظم هذه العوائد وتشجع القطاعات الثانوية تدريجياً.

وكما يظهر من الشكل (1)، حيث تمثل هذه النقاط عدداً من الدول المختارة حسب الاحداثيات بين مساهمة قطاع السلع الأساسية و(GDP)، ويلاحظ العلاقة العكسية بين هذين المتغيرين. فالنرويج مثلاً، تتمتع بنسبة مساهمة عالية لقطاع السلع الأساسية نسبياً ودخل مرتفع جداً، وتفسير هذا هو أن النرويج استفادت من قطاع السلع الأساسية من خلال استخدامها الفعال للعائدات من ذلك القطاع وأنشأت صندوقاً سيادياً يعد الان من أكبر الصناديق السيادية في العالم كجزء من سياستها لمواجهة الأزمات الاقتصادية، كما إنها تتمتع بكفاءة عالية في الاستثمارات، والمؤشرات الدولية بشأن تنافسية الاقتصاد وهذا دليل حتمي على استغلال العوائد المتأتية من قطاع السلع الاساسية لتنمية القطاعات الثانوية. والاشكال (1، 2) ، توضح التحليل اعلاه:

شكل (1)

العلاقة بين مساهمة السلع الأساسية في GDP والنتاج المحلي الإجمالي لعام 2004

مساهمة قطاع السلع الأساسية في GDP

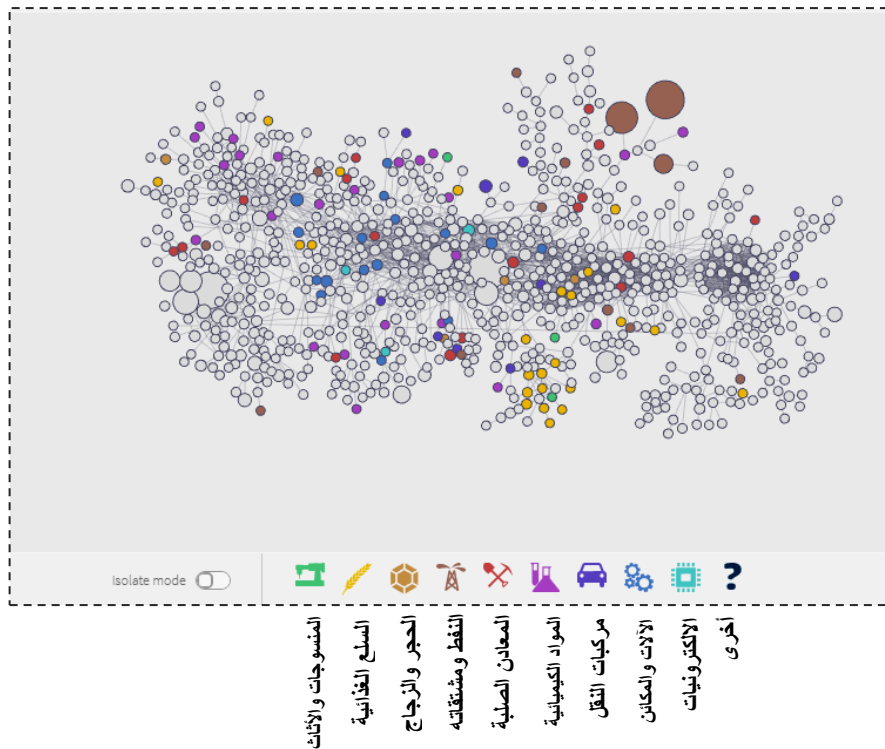


النتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بالدولار الأمريكي

Source: United Nations, Statistics Division, National Accounts Main Aggregates Database (updated), <http://unstats.un.org/unsd/snaama/dnllist.asp>

شكل (2)

مؤشر التعقيد الاقتصادي وارتباطات القطاعات فيما بينها في النرويج 2017



Source: Databases of Harvard University.

ومن خلال استقراء ما تقدم، يتضح أن توجه الدول المنتجة للسلع الأساسية يجب أن يكون على مسارين:

الأول: تهيئة سوق العمل ليكون قادر ومستعد على تلبية احتياجات السوق المحتملة.

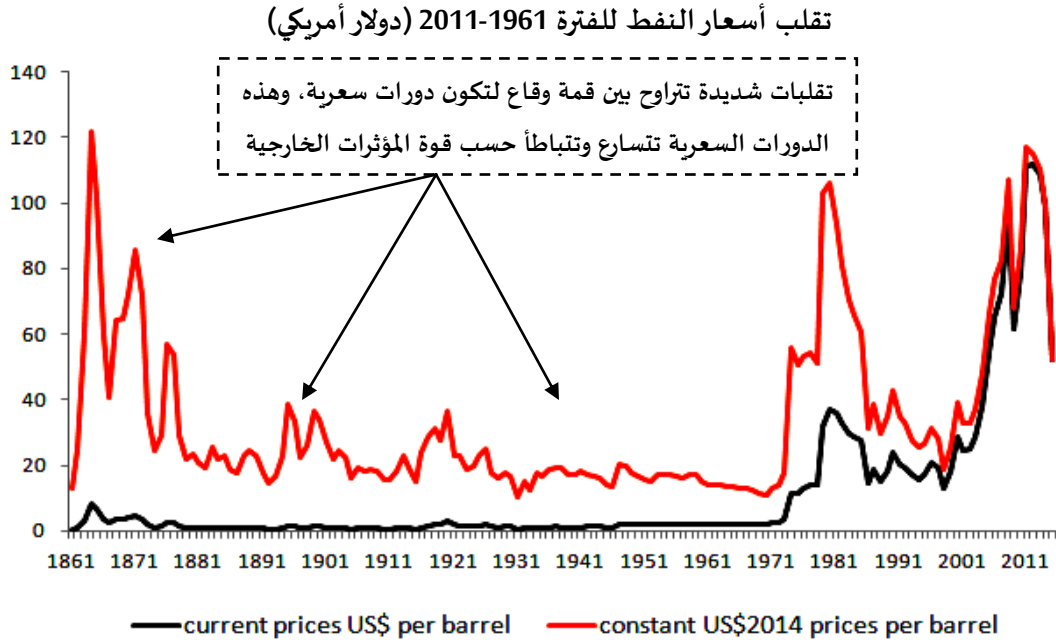
الثاني: استغلال العوائد المتأتية من انتعاش أسعار السلع الأساسية وهذا يجب أن يكون في بعدين رئيسين، هما:

1. مواجهة فترات ركود الأسعار لتصحيح مسار الدورة السعرية للسلع الأساسية (اتباع سياسات التصحيح).
2. الاستثمار في القطاعات الانتاجية المرتبطة بقطاع السلع الأساسية (اتباع سياسات الإصلاح)، القطاعات الأقرب فالأبعد.

المحور الثاني: سلوك أسعار السلع الأساسية:

تكون أسعار السلع الأساسية شديدة التقلب وذلك بسبب انخفاض مرونة العرض والطلب والصدمات التي يتعرض لها منحنى الطلب ومنحنى العرض، كما إن مخزون السلع الأساسية له دور كبير في تقلب أسعارها، أما المضاربة فتلعب دور كبير في التقلبات الشديدة بالأسعار، إذ إن طفرة أسعار السلع الأساسية بدأت بسبب المضاربة من عام 2000-2009.

شكل (3)

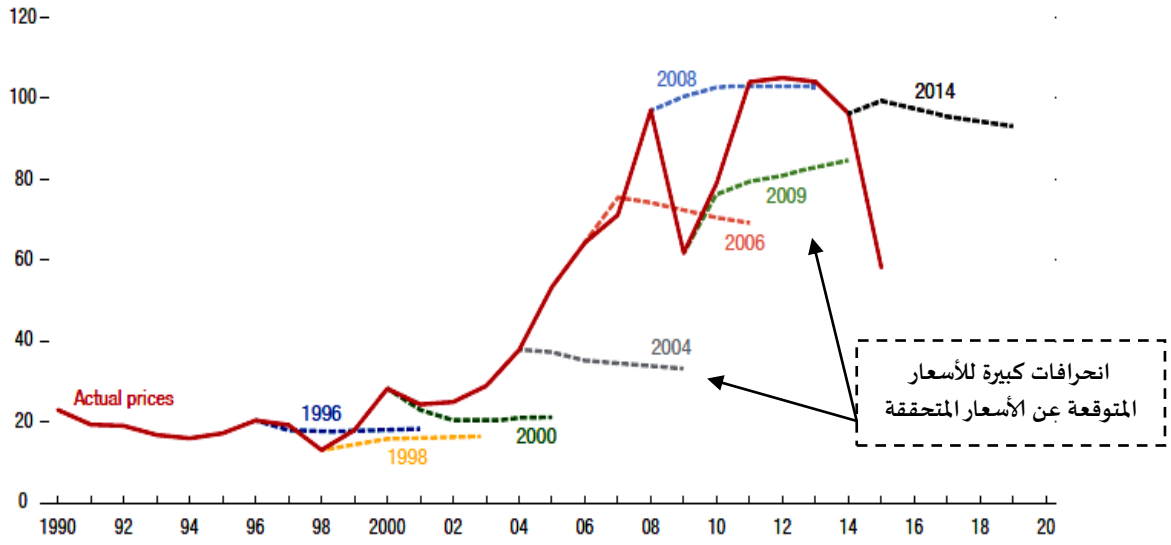


Source: Databases of IMF.

إن هذه التقلبات الشديدة وسرعة الدورات السعرية غير المتوقعة والمفاجئة تعطي لأسعار هذه السلع نوعاً من السلوك العشوائي الأمر الذي يجعل التنبؤ بها صعباً جداً، وغالباً ما تكون التوقعات في هذه الاسعار منحرفة بشكل كبير، لأن بيئة هذه الأسعار يشوبها الكثير من المخاطر وعدم اليقين. وكما يتضح ذلك من خلال الشكل (4)؛ حيث يبين الشكل توقعات خبراء صندوق النقد الدولي بأسعار النفط ومقدار الفجوة بين هذه التوقعات والأسعار المتحققة.

شكل (4)

ضعف التنبؤ بأسعار السلع الأساسية: سعر النفط الخام (دولار أمريكي) للفترة 1990-2020



Sources: IMF staff estimates and market projections. 2015 represents an estimate based on actual data for part of the year and future contracts.
Note: The solid line represents actual crude oil average prices for the year. The dashed lines are based on market projections for prices (futures contracts).

اما عن التقلبات الحادة في أسعار النحاس، والذي يعني أن الدورة السعرية لهذه السلعة متسارعة وقوية، حيث تبدأ الدورة السعرية بقوة كبيرة وبانحدار كبير لمنحنى السعر حتى يصل إلى القمة

(فترة الانتعاش) ثم يبدأ المنحنى بالاتجاه

نحو الركود حتى إذا وصل إلى الاسفل

اتجه المنحنى إلى الأعلى ليصل إلى

قمة جديدة (فترة انتعاش) ليسجل بذلك

دورة سعرية كاملة، وهذه الدورات

السعرية الحادة استمرت إلى عام

2012، ثم بدأت الدورات السعرية تسجل

تسارع لكن بانحدار أقل مما هو قبل عام

2012.

شكل (5) تقلبات أسعار النحاس 2005-2016 (دولار/طن)



Source: Databases of IMF.

المحور الثالث: تحليل أهم أسواق السلع الأساسية في العالم خلال عام 2017:

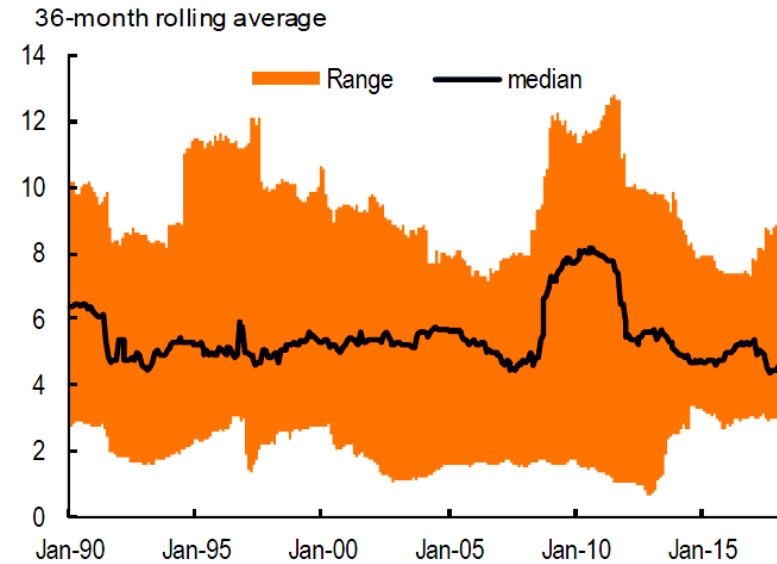
مما سبق يتضح أن سلوك الأسعار للسلع الأساسية يتسم بكونه سلوكاً عشوائياً، يحيطه الكثير من عدم اليقين، إلا أن نسبة المخاطر وعدم اليقين تختلف من سوق لآخر ومن سلعة لأخرى، وذلك بسبب العوامل المؤثرة على الطلب والعرض ونمط المضاربة في السوق العالمي، وبطرح التقرير تحليلاً لأهم أسواق السلع الأساسية:

أولاً: سوق السلع الغذائية الزراعية:

إن أسعار السلع الزراعية في السوق العالمي أكثر استقراراً، حيث يتضح من الشكل (6) أن تقلبات أسعار السلع الزراعية عند مستويات منخفضة؛ حيث تم أخذ تقلب أسعار (21) سلعة زراعية وتم حسابها كانهراف معياري لتغيرات الأسعار. حتى إن توقعات ارتفاع الأسعار بسبب ظاهرة دورة النينو لم تتحقق، حيث تم توقع انخفاض امدادات السلع الزراعية للسوق العالمي، إلا أن اثر دورة النينو اقتصر على سلعتي الموز في أمريكا الوسطى وفول الصويا في الأرجنتين كما هو موضح في الشكل .

شكل (6)

تقلبات أسعار السلع الزراعية للفترة 1990-2018



Source: World Bank.

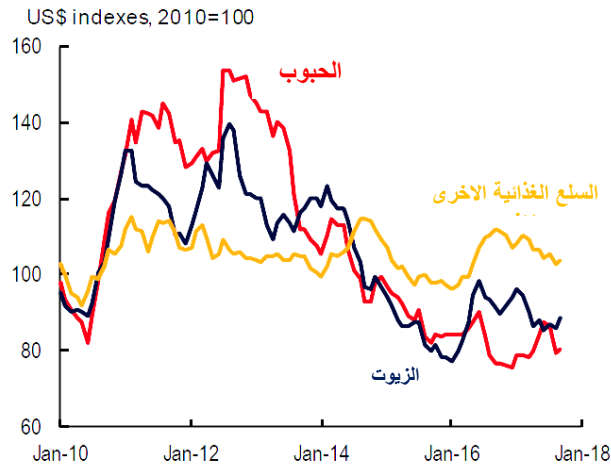
ومن خلال الشكل (7) يلاحظ، أن أسعار السلع الغذائية اتجهت نحو الانخفاض بشكل عام بدءاً من عام 2012، وأن أسعار الحبوب انخفضت بمعدل أسرع من معدل انخفاض أسعار السلع الغذائية الأخرى، بينما بقيت أسعار السلع الغذائية الأخرى تتقلب بين الانخفاض والارتفاع؛ ويعود ذلك إلى المناخ الملائم لمحاصيل الحبوب، وعلى الرغم من الامدادات العالمية للحبوب من المتوقع أن ينخفض العرض الكلي بسبب انخفاض المساحة المزروعة في العالم في عام 2018، مما يفسر توقع انتعاش الاسعار مرة أخرى.

وبالنسبة لأسعار الزيوت فقد ارتفع مؤشر أسعار الزيوت بنسبة (1%) في الربع الثالث من عام 2017، بالرغم من أنه يقل بنسبة (6%) عن متوسط الربع الثالث من العام الماضي، وقد كانت المكاسب المتأتية من زيت الصويا والنخيل متوازنة مع انخفاض أسعار زيت النخيل وجوز الهند بسبب وفرة الامدادات في اندونيسيا وماليزيا.

والأشكال (6، 7، 8) والجدول (2) يوضحان هذه المؤشرات.

شكل (7)

مؤشر البنك الدولي لأسعار السلع الغذائية لغاية كانون الثاني 2018

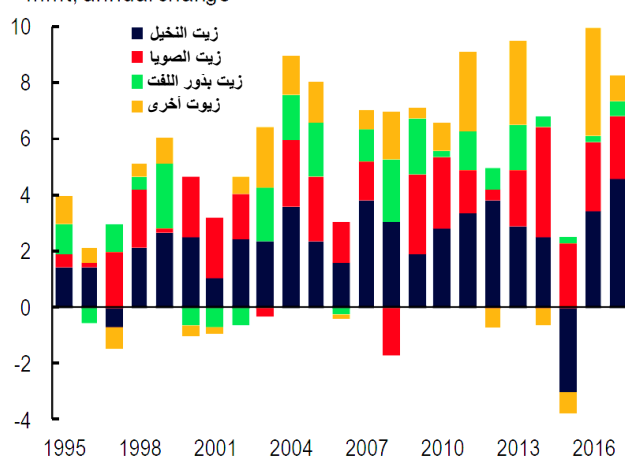


Source: Databases of World Bank.

شكل (8)

النمو السنوي لإنتاج الزيوت في العالم للفترة 1995-2017

mmt, annual change



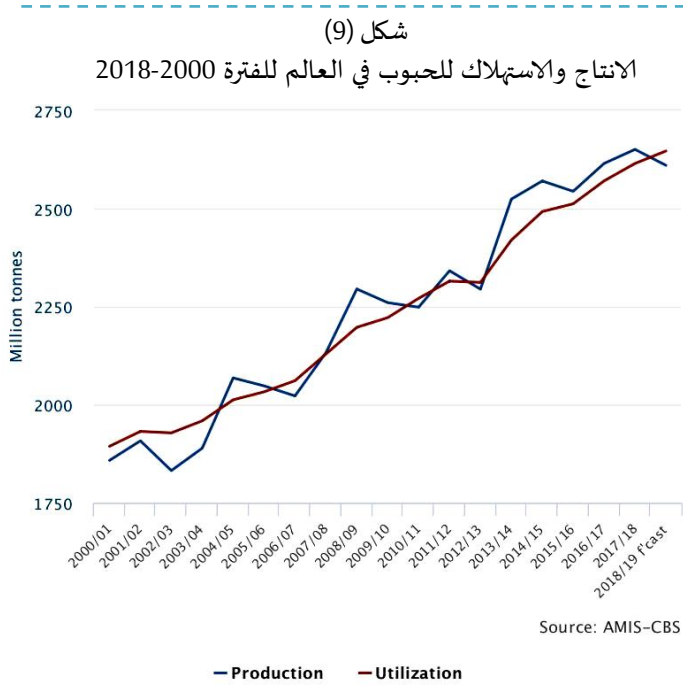
Source: Databases of World Bank.

جدول (2)

العرض والطلب العالمي على الحبوب للفترة 2009-2018

السنة	الانتاج	الاستيرادات	العرض الكلي	الاستهلاك	الصادرات	الخزين نهاية السنة	الخزين اول السنة
2009/10	1802	241.8	2206.2	1765	241.8	441.1	404.2
2010/11	1758.9	243.8	2200.1	1787	243.8	412.8	441.1
2011/12	1859.4	273.8	2272.3	1854.3	273.8	418	412.8
2012/13	1803.4	270.8	2221.4	1814	270.8	407.4	418
2013/14	2010.8	310.4	2418.2	1930.8	310.4	487.4	407.4
2014/15	2055.3	322.1	2542.8	2011.5	322.1	531.3	487.4
2015/16	2015.2	345.7	2546.5	1985.9	345.7	560.5	531.3
2016/17	2138.6	353.2	2699.1	2079.6	353.2	619.5	560.5
2017/18	2091.3	362.7	2710.8	2108.5	362.7	602.3	619.5
2018/19	2089.5	369	2691.8	2136	369	555.7	602.3

Source: Databases of International Grains Council.



ومن الشكل (9)، يلاحظ أن السلسلة الزمنية لإنتاج الحبوب أتسمت بتقلبات أقوى من السلسلة الزمنية لإستهلاك الحبوب، مما يشير إلى أن الإنتاج يعد من الأسباب الرئيسية لتقلبات أسعار الحبوب؛ حيث يتوقع أن ينخفض إنتاج الحبوب في عام 2019 ليكون أقل من الاستهلاك، بسبب انخفاض المساحات المزروعة في دول العالم بشكل إجمالي،

Source: Databases of FAO's Agriculture Market Information System (AMIS).

وهذا ما يفسر توقع ارتفاع الأسعار في عام 2019، إلا أن الخزين في نهاية السنة الانتاجية 2017/18 يمكن أن يعوض النقص الحاصل في الإنتاج للسنة الانتاجية 2018/19، مما قد يكون عاملاً مهماً لتخفيف ارتفاع الأسعار بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

1- تحليل السوق العالمي للحبوب:

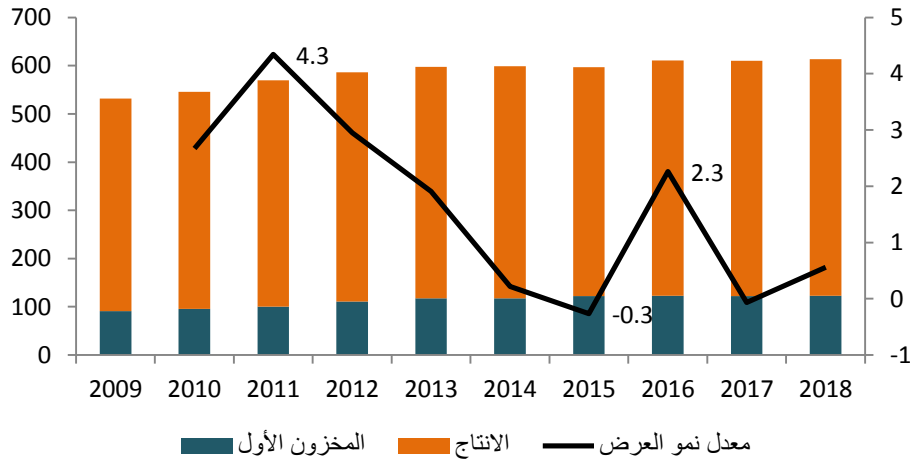
يطرح التقرير في هذه الفقرة تحليلاً مفصلاً عن السوق العالمي للحبوب، وسيتم التركيز على قوى السوق المتمثلة بالعرض الكلي والطلب الكلي؛ حيث يمثل العرض الكلي الإنتاج مضافاً إليه المخزون في أول السنة، وكما يأتي:

أ - محصول الرز:

يتضح من الشكل (10) أن العرض الكلي للرز يؤمن سوق الحبوب بالإمدادات بمستوى مناسب دون وجود تقلبات شديدة في مستوى العرض الكلي، ويتضح بعد الانخفاض الطفيف التدريجي لمعدل نمو العرض الكلي بدءاً من عام 2011 وصولاً إلى عام 2015؛ حيث سجل معدل النمو السنوي للعرض الكلي (4.3%) في عام 2011، بينما سجل (-0.3%) في عام 2015، وهذا يعني أن العرض الكلي سجل ارتفاعاً في عام 2011 عن عام 2010 بنسبة (4.3%)، بينما سجل انخفاضاً في عام 2015 عن عام 2014 بنسبة (-0.3%)، وهذا يدل على تباطؤ نمو العرض الكلي للرز خلال هذه السنوات.

شكل (10)

العرض العالمي على الرز للفترة 2009-2018

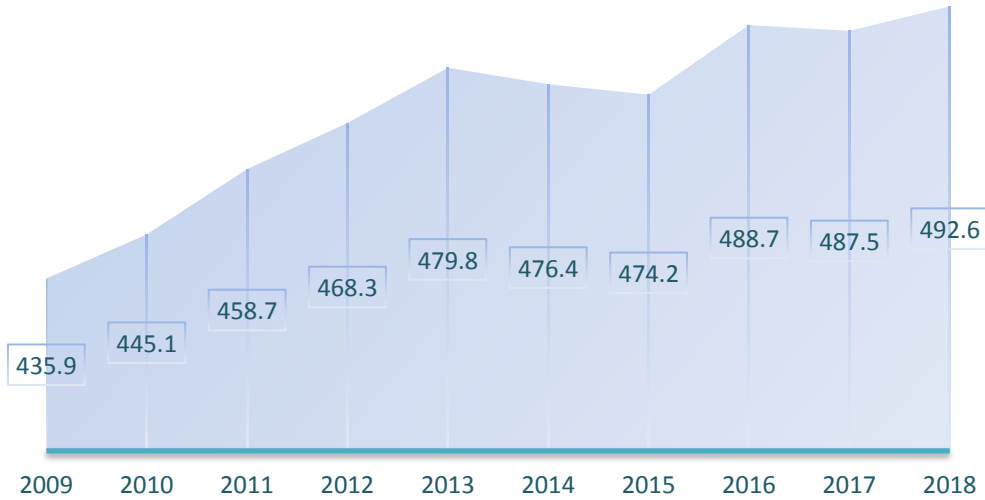


Source: Databases of International grains council

ويتضح من الشكل (11) أن الاستهلاك الكلي ارتفع خلال السنوات 2013-2018، حيث سجل الاستهلاك (479.8) مليون طن عام 2013 بعد ارتفاع تدريجي امتد على مدى أربع سنوات (2009-2013)، ثم سجل انخفاضاً طفيفاً خلال عامي 2014 و2015، إلا أنه ارتفع

ليعود إلى مستوى أعلى من مستواه في عام 2013 ليسجل (488.7) مليون طن عام 2016، ثم سجل أعلى مستوى له في عام 2018 منذ عام 2009؛ حيث بلغ (492.6) مليون طن 2018.

شكل (11)
الطلب العالمي على الرز للفترة 2009-2018

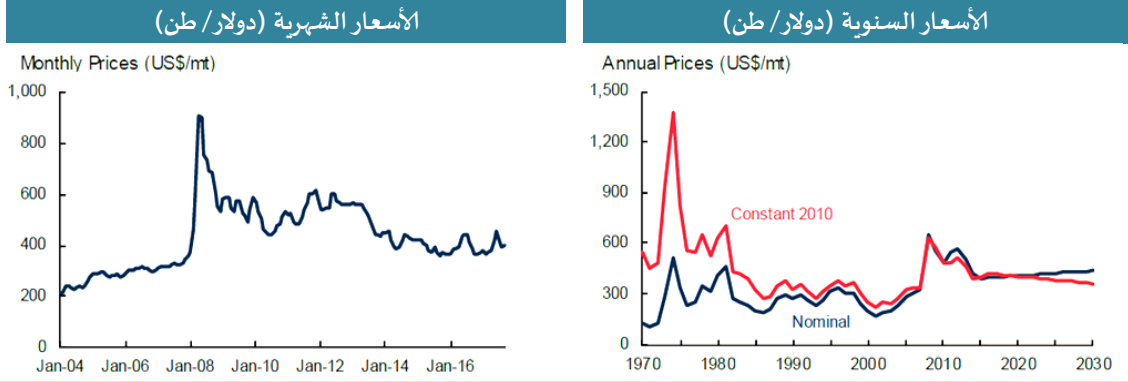


Source: Databases of International grains council

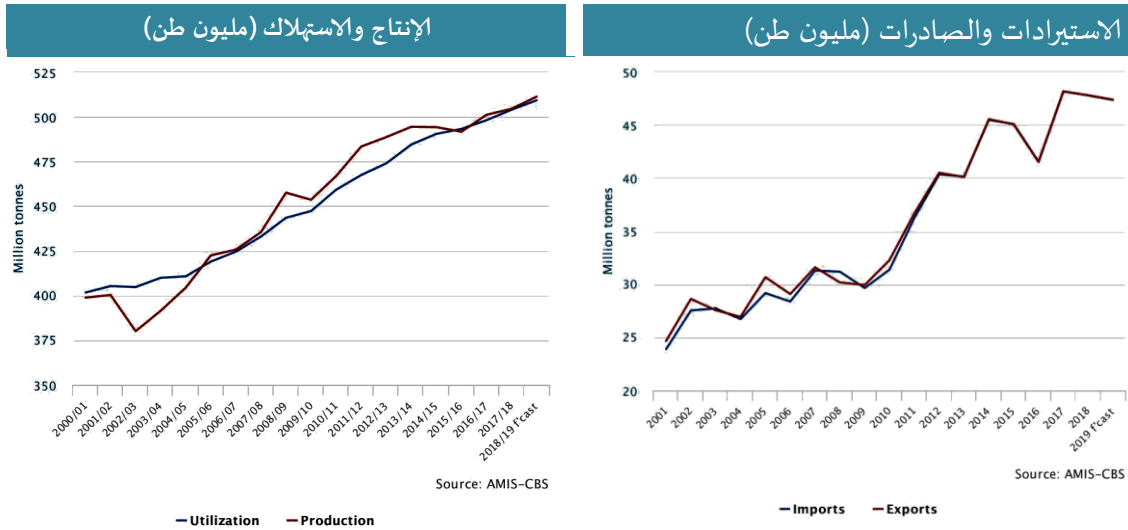
بعد الأزمة العالمية لأسعار النفط 2014، وما تبعها من آثار كبيرة على أسواق السلع الغذائية وانخفاض الأسعار وانخفاض الإنتاج بعد عام 2014، فإنه يتوقع أن يسير منحنى الإنتاج مع منحنى الاستهلاك جنباً إلى جنب ليكون عاملاً أساسياً في توقع استقرار أسعار الرز من عام 2017.

شكل (12)

نظرة استشرافية لنقاط التوازن لأسعار الرز في دول العالم



Source: Databases of World Bank.

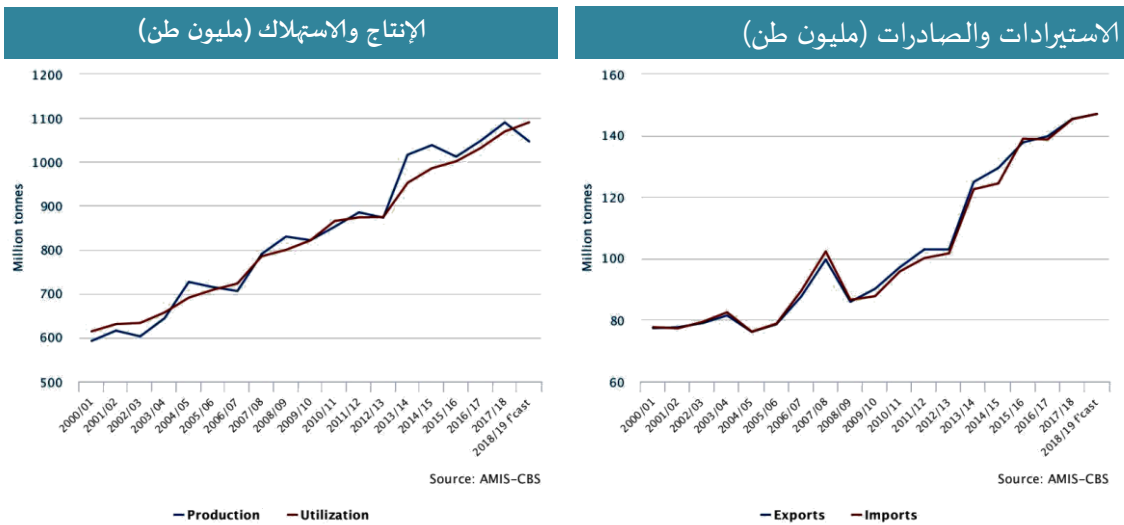
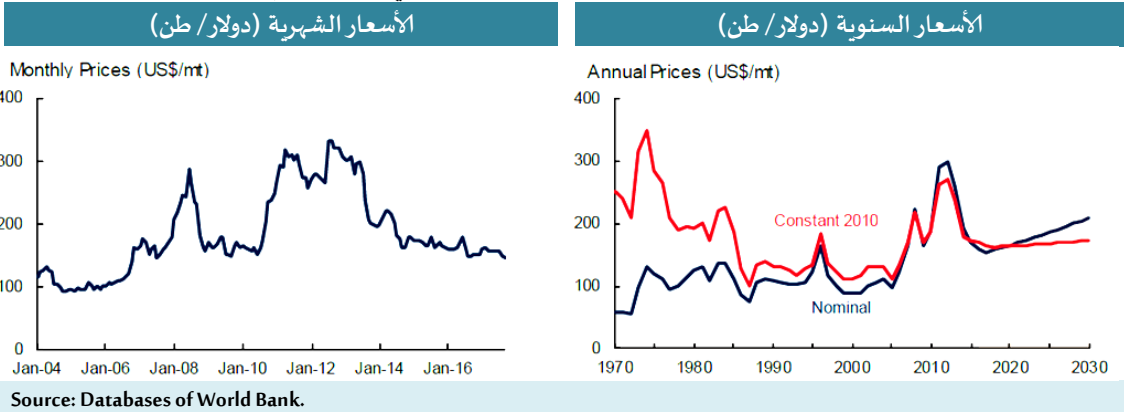


Source: Databases of FAO's Agriculture Market Information System (AMIS).

ب - محصول للذرة: فإن السلسلة الزمنية الشهرية والسنوية للأسعار تظهر أكثر تقلباً من أسعار الرز، فبعد الانخفاض الحاد لأسعار الذرة الذي حدث في الأزمة العالمية 2014 من حوالي 300 دولار للطن إلى حوالي 170 دولار للطن 2016، فإنه يتوقع أن تستقر أسعار الذرة بين 150-200 دولار للطن. ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج الذرة أكثر من (3%) في عام 2018، وبالرغم من ملائمة الظروف المناخية في الولايات المتحدة التي تعتبر من أكبر الدول العالمية التي تزود أسواق الغذاء بالذرة، إلا أن الظروف المناخية في الاتحاد الاوربي واوكرانيا تدعو للقلق؛ حيث إنها تمر بموسم يدعى بموسم الجفاف، أما الاستهلاك فيتوقع أن يزداد بنسبة (2%) الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة نسبة استخدام الخزين إلى (19%).

شكل (13)

نظرة استشرافية لنقاط التوازن لأسعار الذرة في دول العالم

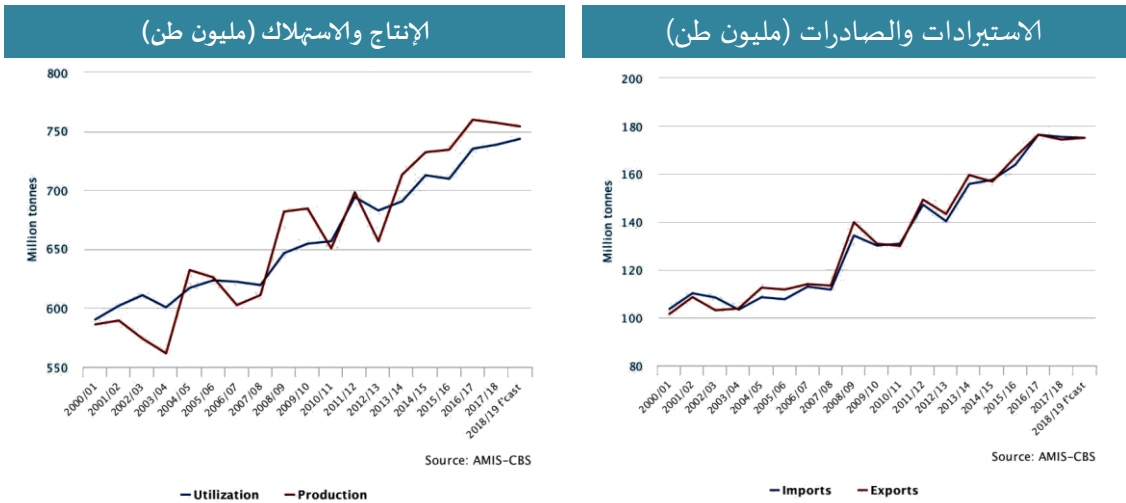
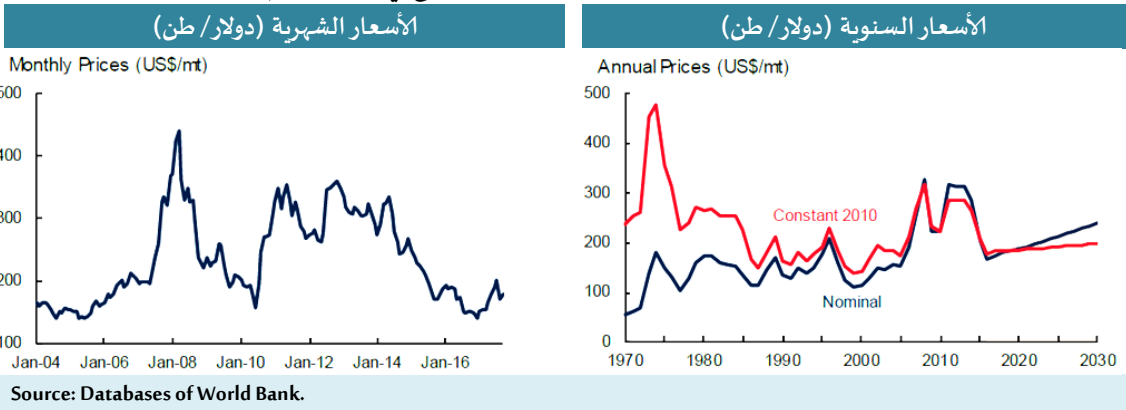


Source: Databases of FAO's Agriculture Market Information System (AMIS).

ج - محصول القمح: فمن المتوقع أن يستمر الفائض بالإنتاج إلى أن يصل إلى (751) مليون طن تقريباً، وهذا يعود إلى الظروف المناخية المواتية لمحصول القمح بشكل عام وخصوصاً كازخستان وروسيا واورانيا. بينما يتوقع أن يستمر الاستهلاك بمعدل زيادة بطيئة وبوتيرة منتظمة، الأمر الذي سيراكم المخزونات بشكل كبير مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المخزون إلى الاستخدام إلى (36%) وهو أعلى مستوى ضمن ثلاث العقود الماضية.

شكل (14)

نظرة استشرافية لنقاط التوازن لأسعار القمح في دول العالم

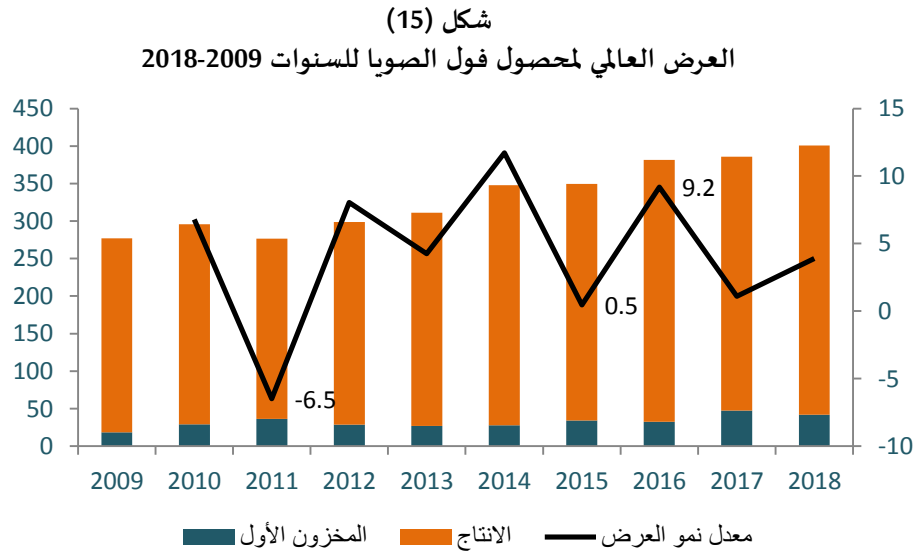


Source: Databases of FAO's Agriculture Market Information System (AMIS).

د - محصول فول الصويا:

يعتبر فول الصويا من أهم أنواع البقوليات ويصنف على أنه أحد أنواع البذور الزيتية التي تستخدم في مجالات عديدة؛ حيث يدخل استخدام الصويا كمادة أولية في مجالات غذائية وصحية وعلاجية وتجميلية عديدة، كما أنه يمتاز بتركيبية طبيعية عالية القيمة؛ وذلك لأنه غنياً بالأحماض الأساسية والفيتامينات والمعادن. لذلك فإن فول الصويا له أهمية اقتصادية كبيرة، وذلك لأن إنتاجه يحرك إنتاج المواد الأولية الداخلة في صنعه وإنتاج السلع التي يدخل في صنعها.

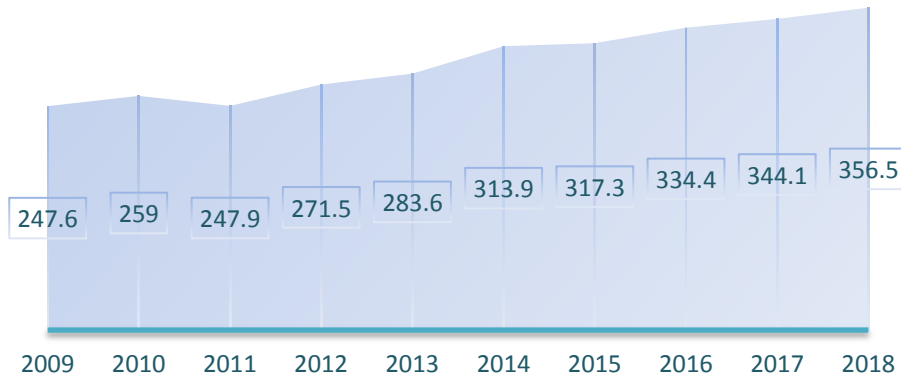
يتضح من الشكل (15) أن العرض الكلي للصويا سجل أعلى امداد لسوق الحبوب في عام 2018؛ حيث سجل العرض الكلي (400.7) مليون طن عام 2018 بعد أن مر بسلسلة ارتفاع تدريجية منذ عام 2011، ويعود ارتفاع العرض الكلي عام 2018 إلى قوة الإنتاج التي عوضت النقص الحاصل في المخزون أول السنة. إلا أن معدل نمو العرض الكلي يتصف بالتقلب الطفيف، وكما يلاحظ من الشكلين (15، 16)، أن ميل منحنى العرض ينحدر بصورة أكبر من ميل منحنى الطلب.



Source: Databases of International grains council

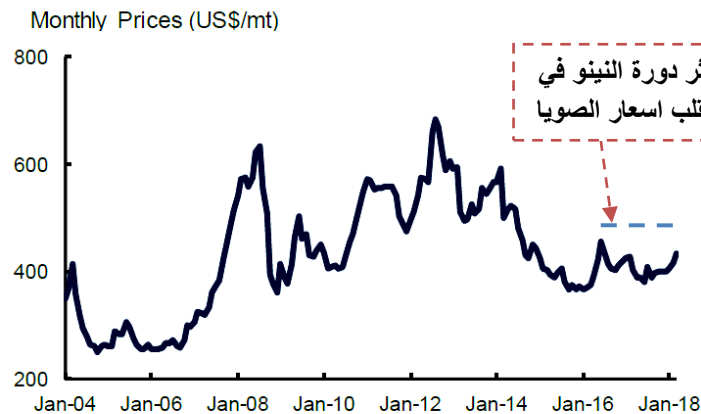
حيث يلاحظ من الشكل (16) أن الاستهلاك الكلي ارتفع خلال السنوات 2011-2018، حيث سجل الاستهلاك (247.9) مليون طن عام 2011 ثم ارتفع تدريجياً على مدى سبع سنوات ليصل إلى (356.5) مليون طن عام 2018. إلا أن هذا الارتفاع يتصف بالتباطؤ. وبما أن ميل منحنى العرض ينحدر بصورة أكبر من ميل منحنى الطلب، فإن هذا يعني أن الارتفاع في العرض الكلي يكون أكبر من الارتفاع في الطلب الكلي. ونتيجة لذلك يتضح انخفاض أسعار فول الصويا بدءاً من عام 2012، إلا أنه عاد إلى الارتفاع في بداية عام 2017، بسبب تباطؤ العرض الكلي بصورة أكبر من تباطؤ الطلب وذلك بسبب دورة النينو. والأشكال (16، 17) والجداول (3، 4) توضح هذه المعطيات.

شكل (16)
الطلب العالمي لمحصول فول الصويا للسنوات 2009-2018



Source: Databases of International grains council

شكل (17)
العرض العالمي لمحصول فول الصويا للسنوات 2009-2018



Source: World Bank.

جدول (3)
العرض الكلي للحبوب في السوق العالمي حسب التفاصيل للفترة 2009-2018 (مليون طن)

التفاصيل	الرز			الذرة			الحنطة			فول الصويا			الشعير		
	المخزون في بداية السنة	الإنتاج	العرض الكلي	المخزون في بداية السنة	الإنتاج	العرض الكلي	المخزون في بداية السنة	الإنتاج	العرض الكلي	المخزون في بداية السنة	الإنتاج	العرض الكلي	المخزون في بداية السنة	الإنتاج	العرض الكلي
2009/10	91.3	440.2	531.5	178.7	823.3	1002	172.2	682.6	854.8	18.4	258.4	276.8	35.7	151.6	187.3
2010/11	95.6	450.1	545.7	184.2	835.9	1020.1	198.1	654.4	852.5	29.2	266.4	295.6	41.5	124.2	165.7
2011/12	100.6	468.8	569.4	174.8	888.8	1063.6	193.1	699.9	893	36.5	239.9	276.4	28.2	133.7	161.9
2012/13	110.7	475.5	586.2	184.9	877	1061.9	190.3	657.6	847.9	28.5	270.1	298.6	27.3	131	158.3
2013/14	117.9	479.5	597.4	199.3	1001.8	1201.1	171.7	716.6	888.3	27.1	284.2	311.3	23	144.9	167.9
2014/15	117.6	481.1	598.7	252.8	1027.1	1279.9	191.6	730.1	921.7	27.7	320.1	347.8	26.7	144.2	170.9
2015/16	122.3	474.8	597.1	279.8	983.5	1263.3	207.5	737.3	944.8	34.3	315.1	349.4	25.9	149.8	175.7
2016/17	123	487.6	610.6	287.4	1087.3	1374.7	226.8	752.4	979.2	32.3	349.2	381.5	28.3	148.6	176.9
2017/18	122.1	488.1	610.2	330.1	1044.4	1374.5	243.3	758	1001.3	47.3	338.4	385.7	29	145.5	174.5
2018/19	122.7	490.9	613.6	295.5	1052.2	1347.7	265.4	721	986.4	41.9	358.8	400.7	25.9	142.3	168.2

Source: Databases of International grains council

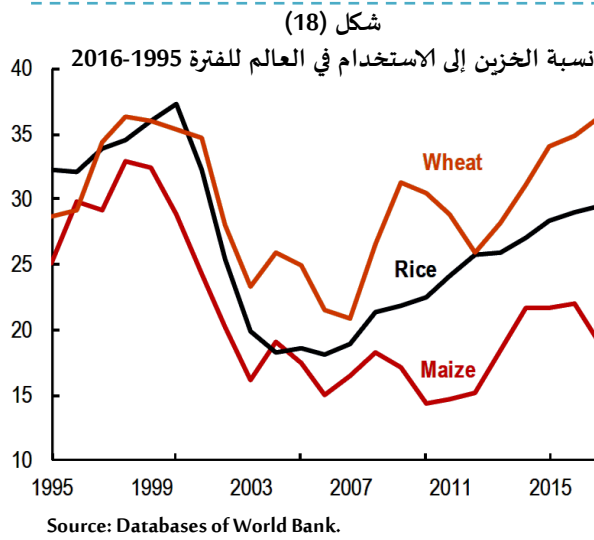
جدول (3)
الطلب الكلي للحبوب في السوق العالمي حسب التفاصيل للفترة 2009-2018 (مليون طن)

الشعير		فول الصويا		الحنطة		الذرة		الرز		التفاصيل
= الصادرات الاستيرادات	الاستهلاك الكلي	= الصادرات الاستيرادات	الاستهلاك الكلي	= الصادرات الاستيرادات	الاستهلاك الكلي	= الصادرات الاستيرادات	الاستهلاك الكلي	= الصادرات الاستيرادات	الاستهلاك الكلي	
16.9	145.8	92.4	247.6	128.6	656.7	87.2	817.8	31.5	435.9	2009/10
14.7	137.4	89.7	259	126.1	659.3	94.1	845.3	35.7	445.1	2010/11
20.3	134.6	93.3	247.9	146.5	702.7	99.3	878.7	39	458.7	2011/12
19.5	135.3	99.4	271.5	141.9	676.2	99.6	862.6	37.8	468.3	2012/13
22.9	141.1	113.1	283.6	156.5	696.7	121.8	948.4	42.5	479.8	2013/14
29.2	145	126.8	313.9	153.1	714.1	125.1	1000.1	41.3	476.4	2014/15
29.4	147.4	133.8	317.3	166.2	718	136.3	975.9	38.4	474.2	2015/16
28.4	147.9	147.6	334.4	176.7	736	137.8	1044.6	47.2	488.7	2016/17
29.7	148.6	151.6	344.1	177	736	150.7	1079	47.5	487.5	2017/18
29.6	145.7	154.5	356.5	176	739.2	155	1098.3	47.8	492.6	2018/19

Source: Databases of International grains council

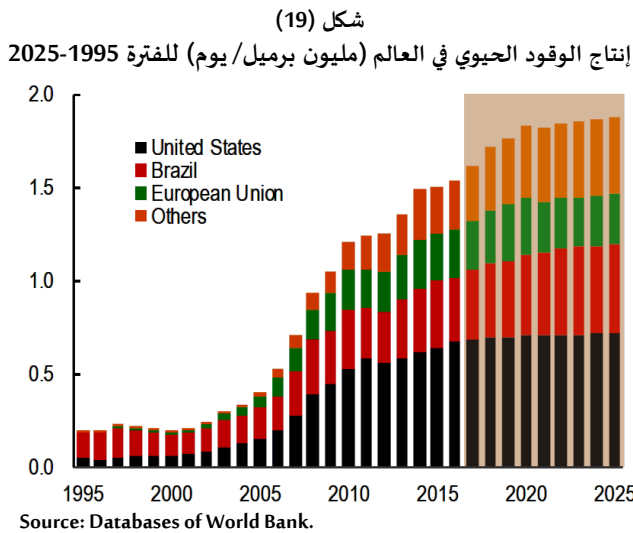
2 - مخاطر عدم اليقين:

يحيط التوقعات الخاصة بأسعار وإنتاج الحبوب مخاطر عدم يقين تتطوي على جانب العرض الذي يرتبط ارتباطات خلفية بمخاطر عدم اليقين في سوق الطاقة والأسمدة والتي بدورها لها ارتباطات خلفية بمخاطر عدم اليقين المرتبطة بأسواق النفط العالمية، إضافة إلى الظروف المناخية غير المتوقعة وسلوك الطقس، فضلاً عن السياسات التجارية والاعانات الانتاجية التي تستهدف دعم الأسعار التي يتلقاها المزارعون. وبالتالي فإنه من المرجح أن تتأثر الحبوب



والبذور الزيتية بمخاطر عدم اليقين المحتملة في أسواق الطاقة؛ إذ تمثل الطاقة مدخلات رئيسية لمعظم السلع الزراعية، ولا سيما الحبوب والبذور الزيتية؛ حيث تؤثر في تكاليف الإنتاج مباشرة من خلال استخدام الوقود وبشكل غير مباشر من خلال استخدام الأسمدة والكيماويات؛ وتصنع بعض الأسمدة مباشرة من الغاز الطبيعي أو

من الفحم كما في الصين. وبالتالي عندما ترتفع أسعار الطاقة أكثر مما هو متوقع، فقد يؤدي هذا ضغطاً على أسعار الحبوب والزيوت، ان مثل هذه المخاطر، يتوقع أنها ستؤثر على الأسعار في عام 2019 مما جعل المنتجون يتخذون معظم القرارات المرتبطة بالموسم الحالي.



كما أن السياسات الحكومية الخاصة بشأن دعم أسعار المنتجات الزراعية من خلال دعم الانتاج او السياسات التجارية او غيرها من السياسات التي تستهدف الدعم، تشكل مخاطر على حجم العرض العالمي؛ فمثلاً في سبتمبر أعلنت الصين عن خطط لتعزيز إنتاج الإيثانول الحيوي القائم على الذرة كمادة أولية من أجل استغلال المخزون، علماً أن

الصين تحتفظ بـ(45%) من المخزون العالمي للذرة، الأمر الذي يؤثر في سوق السلع الأساسية عن طريق قناتين؛ الأولى يؤثر في المعروض العالمي للذرة. والقناة الثانية يؤثر في سوق الطاقة عن طريق التأثير في المواد الأساسية للإيثانول الحيوي. كما أعلنت روسيا عن تخفيضها لرسوم النقل لصادرات الحبوب الأمر الذي يؤثر في العرض العالمي للحبوب.

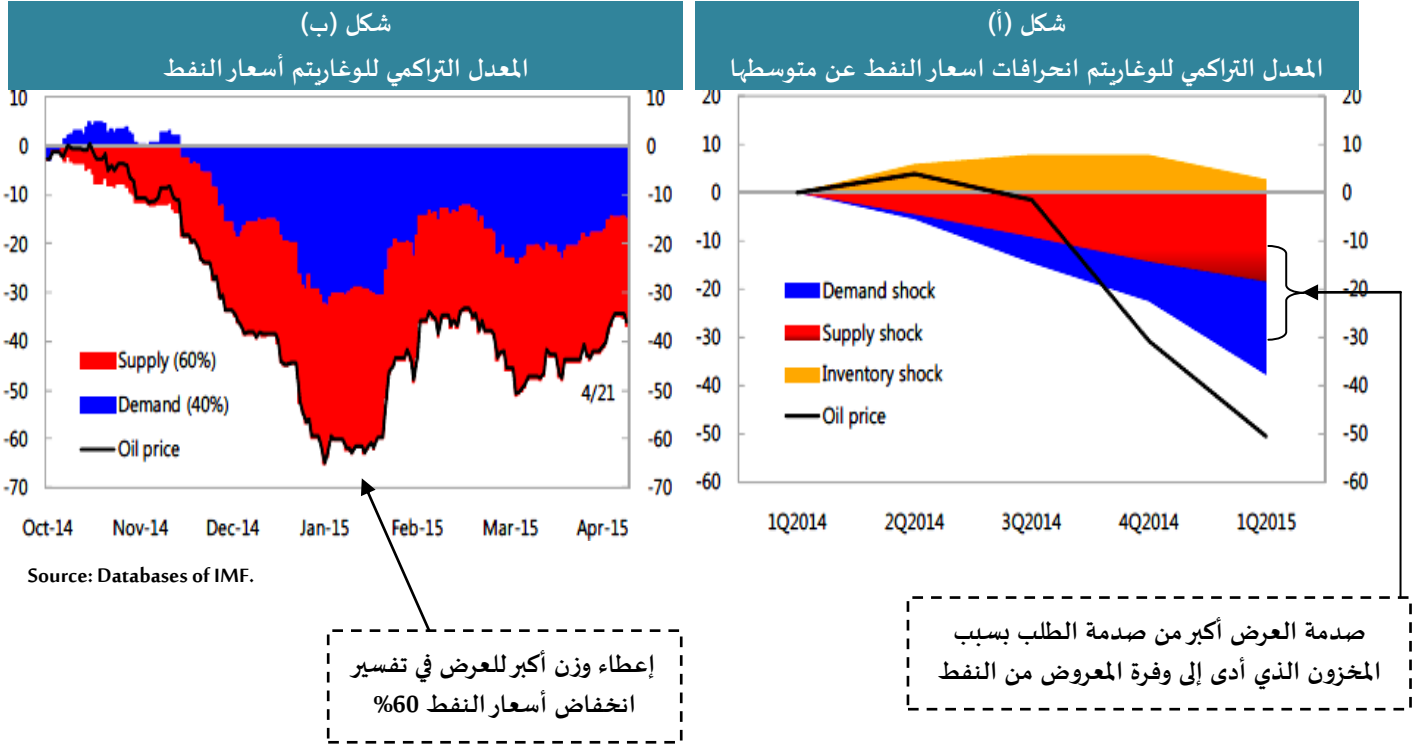
إن توقعات أسعار السلع الزراعية تفترض أن الوقود الحيوي سيكون مصدراً للطلب على السلع الغذائية الأساسية؛ حيث يمثل الوقود الحيوي (1.6%) من الاستهلاك العالمي للطاقة السائلة، ويأتي الوقود الحيوي إيثانول حيوي يعتمد على الذرة في الولايات المتحدة، بينما الإيثانول الحيوي من البرازيل يعتمد على قصب السكر كمادة أولية، في حين أن وقود الديزل الحيوي في أوروبا يعتمد على الزيوت كمادة أولية، وهذه المنتجات التي تنتجها هذه الدول تمثل (85%) من إنتاج الوقود الحيوي في العالم، في حين أن نسبة الانتاج المتبقي يتضمن الصين واندونيسيا وتايلند. وفي الحقيقة، فإن الاهتمام بالوقود الحيوي وتراجع النمو السنوي إلى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية؛ مثلاً، تجاوز النمو (20%) خلال المدة 2001-2010، إلا أنه انخفض (4%) خلال السنوات الأخيرة السابقة، وتشير التوقعات الحالية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Cooperation and Development) ومنظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة (United Nation's by Food and Agriculture Organisation) إلى انخفاض نمو انتاج الوقود الحيوي في العقد القادم؛ ويرجع ذلك إلى أثر انخفاض أسعار الطاقة بشكل عام في سلوك التوقعات، إضافة إلى تصريح بعض الحكومات عن الفوائد المحدودة للوقود الحيوي.

ثانياً: أسواق النفط العالمية:

شهدت السوق النفطية خلال السنوات الماضية تغيرات جذرية ، فقد تغيرت خصائص هذه السوق لتنتقل من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الامتياز ، إلى تحكم الدول المنتجة للنفط بقرارات الإنتاج والتسعير وإنصاف السوق بأنها سوق منتجين، ثم إلى هيمنة الدول الصناعية على سوق النفط العالمية نتيجة للسياسات التي اتبعتها وكالة الطاقة الدولية والتي انتهت فيها إلى سوق مستثمرين ، ونظراً لسيطرة الدول الصناعية على سياسات التسعير والتحكم بظروف الطلب ، انخفضت عائدات الدول بفوائض مالية كبيرة أكسبتها وزناً اقتصادياً عالمياً ، حيث تدهورت العائدات النفطية بدرجة لم تعد تكفي لسداد النفقات الجارية للدول النفطية ، الأمر الذي يدفعها إلى اللجوء إلى المديونية ، واللجوء إلى أسواق المال العالمية كمقترض برهن موارده النفطية المستقبلية لسد احتياجاته ونفقاته الجارية.

ويعتبر سعر النفط مصدراً من مصادر الصدمات الخارجية تحيطه بيئة عدم يقين كبيرة؛ فقد كان لصدمة أسعار النفط بداية عام 2014 آثاراً كبيرة في معظم دول العالم، ويوضح الشكل (20)، قوى سوق النفط والكيفية التي تقوم من خلالها بقيادة أسعار النفط، وفي الشكل (ب) تم أخذ المعدل التراكمي للوغاريتم أسعار النفط، أما الشكل (أ)، فقد أخذ فيه المعدل التراكمي للوغاريتم انحراف أسعار النفط عن متوسطها. وهذا يعني أن الشكل (ب)، يبين مدى الضغط الذي تمارسه قوى السوق على الأسعار، أما الشكل (أ) فيبين العوامل التي أدت إلى هبوط أسعار النفط، وبناء على الشكل (أ) فقد أعطى العرض وزناً أكبر في الضغط على أسعار النفط وبنسبة (60%).

شكل (20) صدمة أسعار النفط وآثارها



وقد تعافى سوق النفط تدريجياً بعد الانخفاض الحاد والصدمة الكبيرة التي تعرض لها عام 2014، حيث استمر السوق في إعادة التوازن خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، وكان متوسط أسعار النفط الخام أعلى بنسبة (25%) مقارنة بذات الفترة في عام 2016، وعلى الرغم من تخفيضات الإنتاج من قبل 22 من المنتجين داخل منظمة أوبك والمنتجين خارج المنظمة في بداية يناير من عام 2017، إلا أن أسعار النفط انخفضت خلال النصف الأول من عام 2017 ويرجع ذلك إلى تراكم المخزون والذي أثر في وفرة العرض الكلي، إضافة إلى انتعاش إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، وارتفاع الإنتاج النفطي في ليبيا ونيجيريا وهاتين الدولتين لم يكونا ضمن اتفاق الإنتاج لمنظمة أوبك. الأمر الذي أدى إلى انخفاض العرض الكلي شيئاً فشيئاً حتى سجل سوق النفط العالمي عجزاً كبيراً في الربع الثاني من عام 2017 وللمرة الأولى منذ عام 2013، ومن العوامل المهمة التي ساهمت بامتصاص المخزون هو النمو الكبير غير المتوقع للطلب على النفط. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت أسعار النفط؛ فبالنسبة لأسعار برنت (الذي يمثل النقطة الأساسية الدولية للنفط الخام) ارتفعت من حوالي (27) دولار/ برميل (وهو أدنى سعر وصل له بعد الأزمة) إلى (59) دولار/ برميل في سبتمبر 2017، ثم تراجع في أوائل

أكتوبر 2017 بسبب ضعف الطلب الموسمي على النفط. أما بالنسبة لأسعار خام غرب تكساس الوسيط لم ترتفع بالتزامن مع خام برنت بسبب اعصار هارفي الذي أثر سلباً في الطاقة للمصافي في الولايات المتحدة مما أدى إلى انخفاض الطلب على الخام المنتج في تلك المصافي.

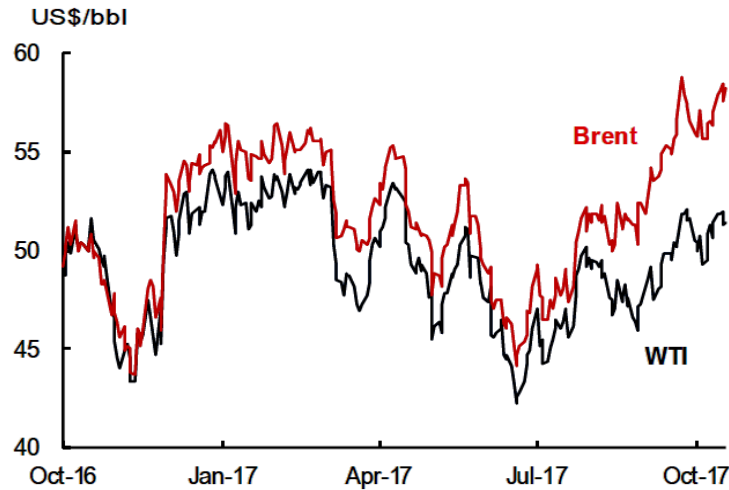
وتشير التقديرات إلى انخفاض خزين النفط لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للمرة الثانية منذ أزمة أسعار النفط عام 2014، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض إنتاج المصافي في الولايات المتحدة بسبب اعصار هارفي، إضافة إلى انخفاض التخزين العائم للنفط، الأمر الذي ساعد على إعادة توازن السوق. ومن المتوقع أن يصل متوسط سعر النفط الخام إلى (56) دولار/ برميل في عام 2018، كما يتوقع أن تكون المكاسب للإمدادات خارج أوبك قوية، يقودها النفط الصخري الأمريكي.

ولا يزال خزين النفط الكلي (النفط الخام والمنتجات النفطية) في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مرتفعاً، وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بالجزء الأكبر من هذا الخزين كما هو موضح في الشكل (17)، إلا أن خزين النفط الخام في أمريكا بدأ بالتناقص منذ مارس 2017.

والأشكال (21، 22، 23)، والجدول (5) توضح هذه المعطيات.

شكل (21)

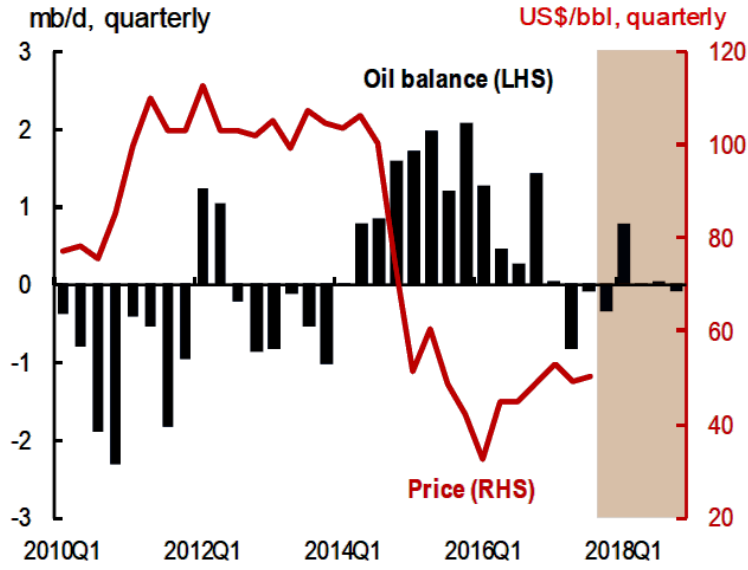
أسعار النفط الشهرية لعامي 2016- 2017



Source: Databases of World Bank.

شكل (22)

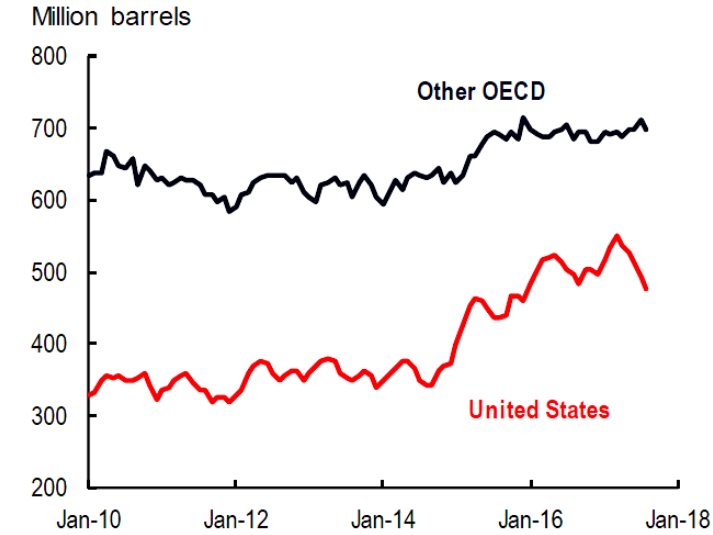
أسعار النفط وتوازن السوق النفطية (توازن واختلالات العرض والطلب) للفترة 2018-2010



Sources: International Energy Agency, World Bank.

شكل (23)

خزين النفط لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2018-2010



Source: International Energy Agency.

جدول (5)

تطور انتاج واستهلاك النفط في العالم للفترة 1970-2016 (ألف برميل/يوم)

السنة	1970	1980	1990	2000	2010	2013	2014	2015	2016
إنتاج العالم	48056	62958	65384	74934	83251	86606	88826	91704	92150
انتاج العراق	1549	2658	2149	2613	2490	3141	3285	4031	4465
مساهمة انتاج العراق في الانتاج العالمي %	3.2	4.2	3.3	3.5	3.0	3.6	3.7	4.4	4.8
استهلاك العالم	45253	61436	66650	76946	88722	92114	93025	95003	96558

Source: Databases of BP Statistical Review.

❖ المخاطر المحتملة لسوق النفط العالمي:

من المتوقع أن يرتفع متوسط أسعار النفط الخام إلى (56) دولار/ برميل في عام 2018 مع استمرار إعادة التوازن بين قوى السوق. ويعكس ارتفاع سعر النفط الطلب القوي وانخفاض الخزين وضبط الإنتاج بين أوبك والمنتجين من خارج أوبك. وبالرغم من ذلك، ومع الزيادات المتوقعة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، من غير المحتمل أن تشتد الاختلافات بين قوى السوق العالمي للنفط بشكل ملحوظ في 2018.

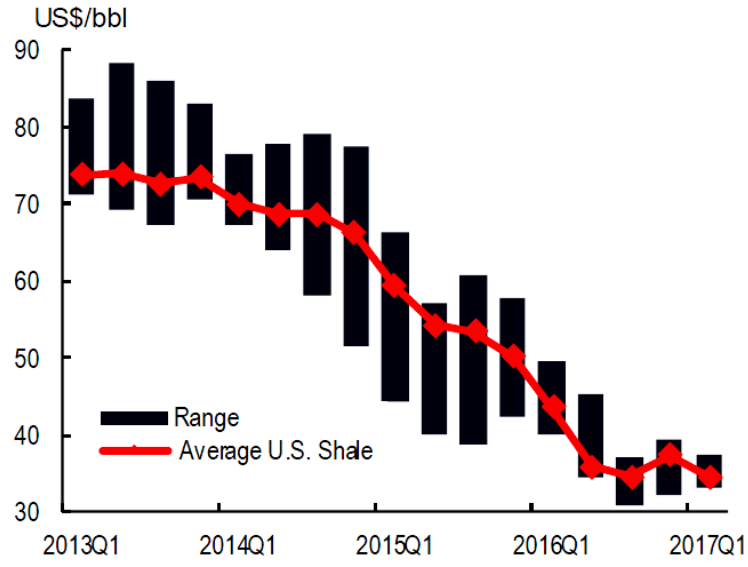
وهناك مخاطر كبيرة لتوقعات أسعار النفط. وعلى جانب تضخم أسعار النفط، فإن الطلب الأقوى من شأنه أن يسرع من امتصاص الخزين. وتهدد المخاطر الجيوسياسية الصادرات النفطية من عدة دول منتجة (مثل ليبيا ونيجيريا وفنزويلا) ومن منازعات الدول والأقاليم. وعلى صعيد السياسة، يمكن أن تؤدي التخفيضات الكبيرة التي تقوم بها أوبك والدول خارج أوبك إلى شدة في الطلب النفطي في السوق العالمي.

وعلى جانب انخفاض أسعار النفط، فإن مخاطر الأسعار التي قد تنشأ من الاتفاقات بين منتجي النفط داخل وخارج منظمة أوبك تكون ضعيفة؛ وذلك لأن أغلب الدول المنتجة أبرمت الاتفاق على زيادة الأسعار من خلال التأثير في العرض الكلي. إلا أن ارتفاع الانتاج قد يأتي من جانب ليبيا ونيجيريا مما يُنشئ مخاطر تأخير إعادة التوازن.

كذلك قد تنشأ المخاطر من ارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والذي يشكل نمو سريع بسبب زيادة مكاسب الكفاءة وزيادة الربحية من الضرائب مما قد يؤدي أيضاً إلى زيادة العرض العالمي. والاشكال (24 و 25) توضح المعطيات اعلاه :

شكل (24)

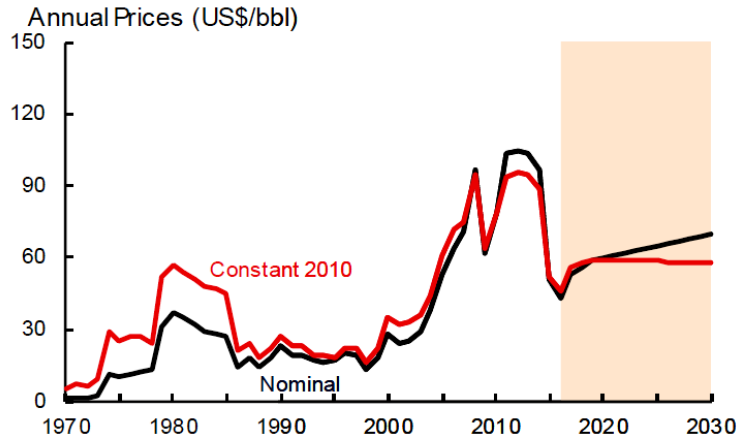
أسعار النفط الصخري الأمريكي للفترة 2013-2017



Source: Rystad Energy NASWellCube Premium.

شكل (25)

توقعات أسعار النفط الخام بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفترة 2030-1970



Source: World Bank.

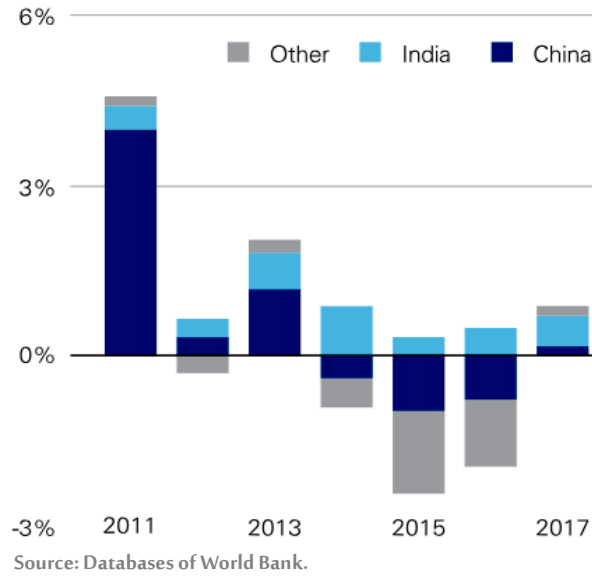
ثالثاً: سوق الفحم العالمي:

قفزت أسعار الفحم بنسبة (17%) في بداية عام 2016 بعد أن كانت تتسم بسلوك انخفاصي منذ عام 2010، وبلغت الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 متوسط (50%) في نفس الفترة من عام 2016. وبسبب الطلب الشديد في الصين ارتفعت استيرادات الفحم بنسبة (14%) خلال عام 2017. وقد ساهم توليد الطاقة الكهرومائية ، والتطبيق الصارم للسلامة واللوائح البيئية، في التأثير في قوى سوق الفحم. كما تأثر إنتاج الفحم بتعطل شاحنات الفحم الأسترالي بسبب إعصار ديبي والإضرابات العمالية والأمطار الغزيرة في إندونيسيا.

وفي العام الماضي أمرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين (NDRC) إنتاج مناجم الفحم على أساس 276 يوماً (من 330 يوماً). وكان الهدف هو خفض الإنتاج بنسبة (16%) ورفع الأسعار إلى (75) دولار للطن. ومع ارتفاع الأسعار ، خففت الصين من قاعدة (276) يوماً في نوفمبر 2016 ، وشجعت المنتجين على زيادة الإنتاج لدفع الأسعار إلى الانخفاض إلى النطاق المستهدف. وقد فرضت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح عمليات تفتيش صارمة على الواردات في الموانئ لتقييم جودة الفحم. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط أسعار الفحم بسبب الجهود المستمرة التي تبذلها الصين للحد من إمدادات الفحم. ومن المتوقع أن تكون سياسة الفحم في الصين محركاً رئيسياً نظراً لأن البلد يستهلك نصف إنتاج الفحم في العالم ويحتل الفحم أكثر من (60%) من احتياجات الصين من الطاقة. والأشكال (26، 27) توضح المعطيات اعلاه.

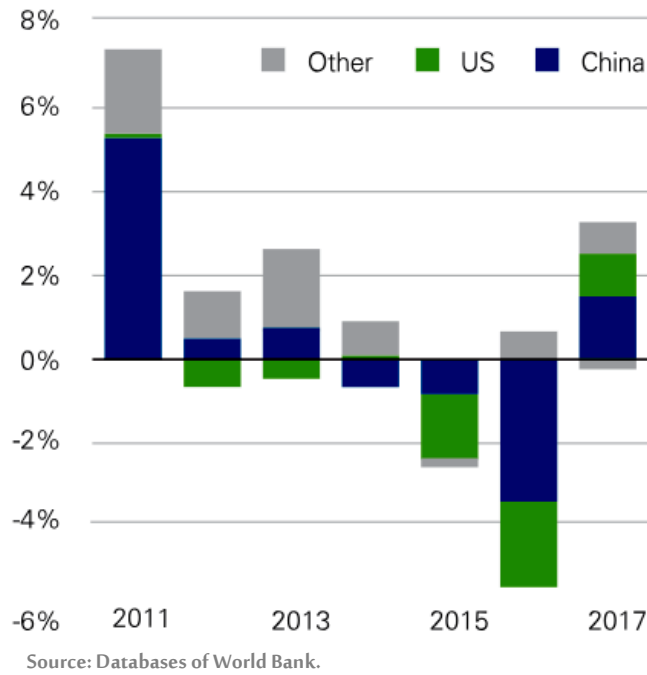
شكل (26)

معدل الاستهلاك العالمي للفحم للفترة (2011-2017) (دولار/ طن)



شكل (27)

معدل الانتاج العالمي للفحم للفترة (2011-2017) (دولار/ طن)



المحور الرابع: الاقتصاد العراقي في وسط المتغيرات العالمية:

يعتبر الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات المتعرضة للمخاطر الخارجية وسريع التأثر بها، لأنه يعتمد بإيراداته الكلية على الإيرادات النفطية بشكل شبه كامل، وبما أن النفط هو سلعة دولية وسعره يتسم بالتقلبات الشديدة والمخاطر الكبيرة وعدم اليقين، فإن تمويل الاستثمارات المحركة للنمو المستدام هو أكثر متغيرات الاقتصاد الكلي عرضة للصدمات والمخاطر، فضلاً عن تمويل الاقتصاد الكلي. وبسبب ما تقدم وعدم فاعلية السياسات الاقتصادية، فإن الجهاز الانتاجي غير قادر على تلبية الحاجات المحلية عند أي مستوى، الأمر الذي يفسر ارتفاع الاستيرادات، وبما أن القطاع الزراعي يتسم بضعف الانتاجية والانتاج، فإن السلع الغذائية تكون مستوردة من العالم الخارجي، الأمر الذي يخلق منفذاً آخر للصدمات الخارجية في الاقتصاد العراقي.

ولهذا فقد أثرت أزمة النفط عام 2014 وما رافقها من حروب مع تنظيم داعش الارهابي في نمو العراق تأثيراً شديداً، لهذا فقد تباطأ النمو لعامي 2014-2015، إلا أن النمو الاقتصادي عاد للارتفاع عام 2016 بسبب الانتاج القوي للنفط. إلا ان هذا الارتفاع لم يساهم في تغيير مرونة الجهاز الانتاجي، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية تفتقر إلى التفرة بين سياسات التصحيح وسياسات الاصلاح.

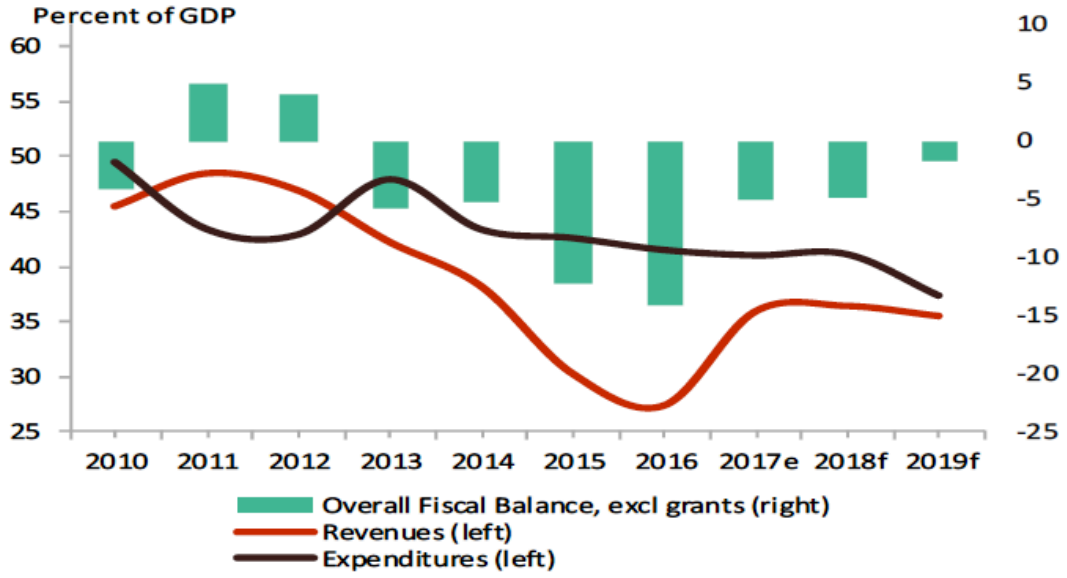
وساهمت أسعار النفط المنخفضة في اختلال التوازن الداخلي والخارجي منذ عام 2014 في العراق. فقد ارتفع العجز المالي الإجمالي إلى (14%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار النفط بنسبة (22%). بينما يحاول العراق تنفيذ برنامج إصلاح لتقليل العجز الأولي غير النفطي. وفي عام 2018 من المتوقع أن ينخفض العجز المالي بسبب عودة أسعار النفط إلى الارتفاع واتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات غير النفطية واحتواء الرواتب والمعاشات.

وبالتالي فإن المخاطر الرئيسية في بيئة الاقتصاد العراقي تنطوي على التحديات الأمنية المفاجئة والتي من المرجح أن تستمر بتعطيل جهود الحكومة في اعادة الاعمار والاصلاح الاقتصادي واستنزاف الأموال بشكل طائل، كما إن مخاطر انخفاض أسعار النفط يمثل تهديداً لا

يمكن تجنبه إذا ما استمرت السياسات على السيناريو الحالي، الأمر الذي قد يجدد الضغوط السلبية على عجز المالية العامة، مما يتطلب من الحكومة أن تتخذ سياسات انكماشية أكبر من خلال الضبط المالي الشديد أو الاقتراض من العالم الخارجي. وهذا ما قد يؤدي إلى استنزاف ثروة البلد باستمرار. والشكل (28) يوضح المعطيات اعلاه:

شكل (28)

رصيد المالية العامة الكلي وتوقعاته المستقبلية في العراق 2010-2019



Source: Databases Of World Bank, and staff projections.

ويطرح التقرير تحليل لانتاج وأسعار الحبوب في العراق لسنة 2017، وكالاتي:

اولا: الانتاج

قدر إنتاج الحبوب (3728) ألف طن للمحافظات المشمولة في سنة 2017 بأنخفاض مقداره (265) ألف طن عن إنتاج سنة 2016 والذي قدر (3993) ألف طن ، وقدرت نسبة الانخفاض ب(6.6%) ، فيما شكلت الحبوب نسبة مقداره (65.5%) من مجموع إجمالي كمية الإنتاج للمحاصيل والخضراوات، وقدر انتاج محصول الحنطة (2974) ألف طن بنسبة مقدارها (79.8%) من مجموع أنتاج مجموعة الحبوب . وان وجود مساحات متضررة وانخفاض متوسطة الانتاجية ادت الى انخفاض الانتاج .

ثانياً: الاسعار

انخفضت متوسطات أسعار المنتجات الزراعية سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بنسب متفاوتة فقد شهدت متوسطات أسعار الحبوب مثل (الحنطة ، الشعير ، الذرة الصفراء) انخفاضا بنسب مقدارها (13.2%) ، (3.3%) ، (2.5%) على التوالي، في حين ارتفع سعر الشلب بنسبة (4.4%) .

والجداول (6، 5، 7) والأشكال (29، 30) توضح المعطيات أعلاه.

الجدول (6)

مقارنة المساحة المزروعة والانتاج للمحاصيل والخضروات حسب المجاميع

للسنوات 2013-2017

المساحة الف دونم

الانتاج الف طن

معدل التغير السنوي للانتاج %	2017		2016		2015		2014		2013		التفاصيل
	الانتاج	المساحة المزروعة	الانتاج	المساحة المزروعة	الانتاج	المساحة المزروعة	الانتاج	المساحة المزروعة	الانتاج	المساحة المزروعة	
(6.6)	3728	5443	3993	5217	3266	5458	7093	14011	6500	12086	الحبوب
(8.9)	924	414	1014	377	1186	468	3027	898	3736	1153	الخضروات
(21.6)	731	455	924	342	707	257	1981	437	1872	425	المحاصيل العلفية
(30.8)	9	29	13	33	7	15	14	36	23	64	البقوليات
(41.7)	7	2	12	3	12	3	10	6	36	55	المحاصيل الصناعية
33.3	4	16	3	13	3	10	9	22	17	55	المحاصيل الزيتية
36.2	282	49	207	41	187	39	484	149	785	217	الدرنيات والابصال
(50.0)	7	25	14	49	1	3	-	-	-	-	البذور
(7.9)	5692	6433	6180	6075	5369	6253	12618	15559	12969	14055	المجموع

المصدر: تقرير انتاج المحاصيل والخضروات لسنة 2017.

- المحافظات المشمولة عدا (نينوى، الانبار، صلاح الدين) وقضاء الحويجة في محافظة كركوك.
- الرمز () يعني ان الكمية صفرا او مقارنة للصفر.

الجدول (7)

المساحة المزروعة ومتوسط الانتاجية والانتاج للحبوب في العراق لسنة 2017

الانتاج (طن)	متوسط الانتاج (كغم/دونم)		المساحة (دونم)			المحاصيل	
	المنتجة	المزروعة	منتجة/مزرعة %	المنتجة	المتضررة		المزروعة
2974136	709.8	705.5	99.4	4190123	25783	4215906	الحنطة
303114	383.4	369.4	99.8	790498	1283	791781	**الشعير
265852	1224.4	1197.0	97.8	217133	4963	222096	الشلب
185291	890.5	831.6	97.5	208079	5315	213394	**ذرة صفراء
3728393				5405833	37344	5443177	المجموع

المصدر: تقرير انتاج المحاصيل والخضراوات لسنة 2017.

*متوسط الغلة (كغم/دونم) للمساحة المزروعة بضمنها مساحة العلف الاخضر .

* عدا مساحة العلف الاخضر .

الجدول (8)

متوسط اسعار الحقل للمحاصيل الحقلية للسنتين 2016-2017

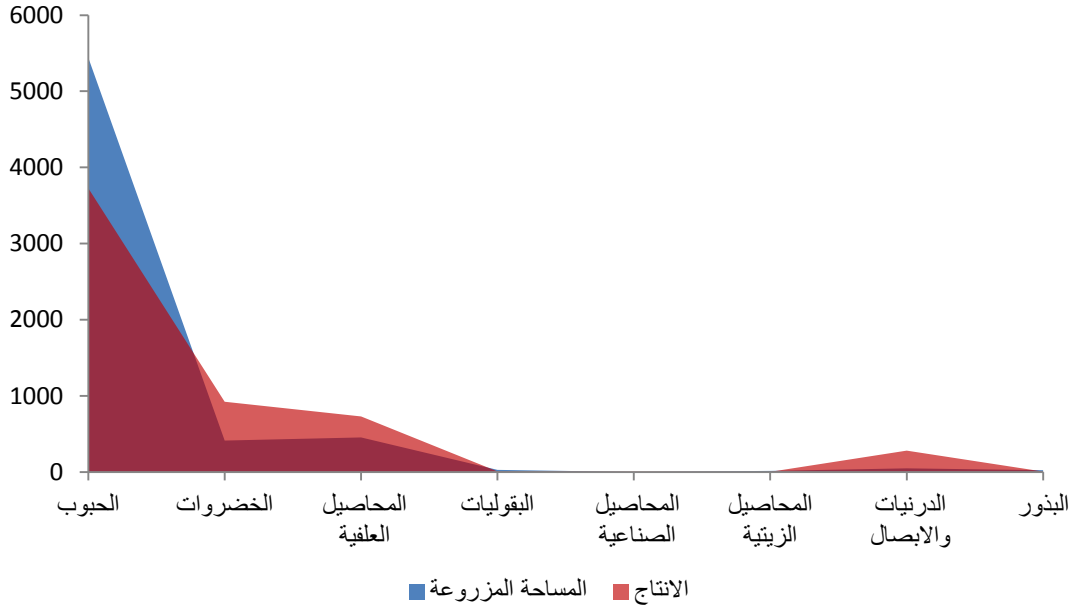
(دينار/ كغم)

المحاصيل	2016	2017	نسبة التغير %
الحنطة	477	414	(13.2)
الشعير	369	357	(3.3)
الشلب	635	663	4.4
الذرة الصفراء	602	587	(2.5)
زهرة الشمس	1071	921	(14.0)
الذرة البيضاء	762	726	(4.7)

المصدر: تقرير اسعار الحقل للمنتجات الزراعية لسنة 2017.

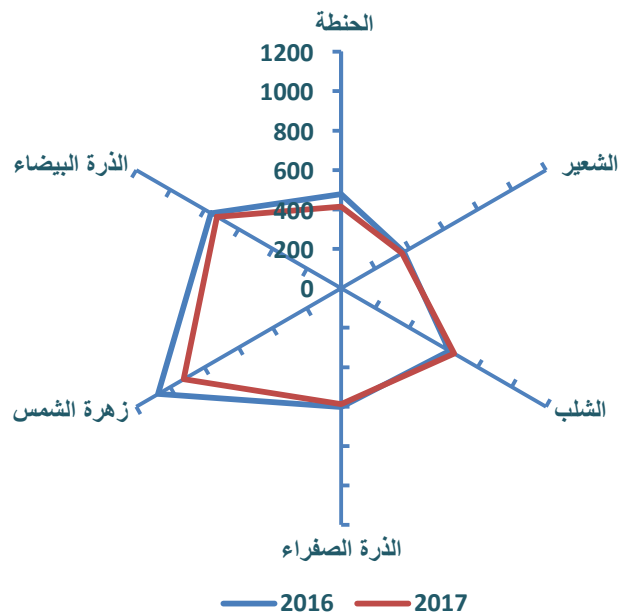
شكل (29)

المساحة المزروعة والانتاج للمحاصيل والخضروات حسب المجاميع لعام 2017



الشكل (30)

متوسط اسعار الحقل للمحاصيل الحقلية للسنتين 2016-2017



ومن خلال استقراء ما تقدم يطرح التقرير المعالجات التالية:-

بالرغم من أن الاقتصاد العراقي يحيطه الكثير من المخاطر وعدم اليقين، وهو عرضة للتقلبات الشديدة في أسواق النفط، إلا أنه يمتلك المقومات اللازمة للإصلاح الاقتصادي، لكنه يفتقر إلى سياسات اقتصادية فعالة، ومن الضروري أن يتم تشخيص المشاكل والاختلالات في الاقتصاد بدقة محكمة، وإلا فإن أي حلول ستكون غير فعالة. وعند دراسة أسواق السلع العالمية وتتبع الآثار الناجمة عن التقلبات في أسعار السلع الأساسية، فإن الاقتصاد العراقي معرض بشدة لصدمات أسواق السلع الأساسية بشكل كبير؛ وبشكل رئيسي فإن الصدمات يمكن ان تنفذ الى الاقتصاد العراقي بقوة عن طريق ميزان المدفوعات؛ وبالتحديد الميزان التجاري؛ حيث إن الخلل الأول يتمثل باعتماد الصادرات في ميزان المدفوعات على صادرات النفط، إلا أنه يوجد خلل آخر يتمثل باستيراد السلع الغذائية، وبالتالي فإن تقلبات أسعار السلع الغذائية قد يكون لها أثر كبير في الاقتصاد العراقي. وبما أن المالية العامة تعتمد بشكل شبه كامل على العوائد النفطية، وأن النفقات العامة تسير إلى جانب الاستهلاك كما إن جانب الاستثمار منها يفتقر إلى الكفاءة، فإن النمو الاقتصادي يتوقع أن يبقى على المدى الطويل غير مستدام إذا ما بقيت السياسات على السيناريو الأساسي.

لذلك يجب فصل الموازنة العامة عن ميزان المدفوعات من أجل عزل تقلبات أسعار السوق العالمي، وإن توفير الدعم الموجه المشروط للقطاع الزراعي قد يخفض من تكاليف الانتاج الزراعي ويمنحه نوع من المنافسة للسلع المستوردة.

إضافة إلى ذلك، من الضروري أن تعمل السياسة الاقتصادية على نوعين من المعالجة هما معالجات هيكلية ومعالجات تصحيحية؛ حيث إن المعالجات الهيكلية تتمثل بالإصلاح المالي والنقدي والاستثماري (الإصلاح الاقتصادي)، أما المعالجات التصحيحية فتتمثل بتدخلات السياسة الاقتصادية في تصحيح الاختلالات الحاصلة بين العرض والطلب في متغيرات الاقتصاد الكلي من اجل إعادة التوازن إلى السوق، فمثلاً؛ في دورات الانتعاش تتخذ السياسة الاقتصادية منهجاً معاكساً يتمثل بسياسات انكماشية مشددة. ومن المهم معرفة أن سياسات الإصلاح تختلف اختلافاً كبيراً عن سياسات التصحيح، إلا أنهما يجب أن يكونا متناسقين على وثيرة واحدة؛ فمثلاً عند دورات الانتعاش وتحقيق فوائض كبيرة للدولة، فإن السياسة الاقتصادية تتخذ منهجاً متشدداً انكماشياً (سياسة تصحيح)، بينما يتم ادخار الفوائض المالية المتحققة في صندوق سيادي مثلاً، وبالتالي يتم استثمارها في أصول ثابتة تحقق عوائد مالية للدولة وتحقق منفعة اقتصادية للمجتمع (سياسة إصلاح).